ملحق مشروع

بناء السلام في لبنان

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by: KFW

UNDP

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

العدد رقم 14، كانون الأول 2016 Issue nº 14, December 2016

ملحق خاص

يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الإقتصادي والتنمية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW)، ويوزّع مع جريدتي «النهار» و«السفير» بنسخته الأصلية، ومع جريدة The Daily Star بنسخته المترجمة إلى الإنكليزية، ومع جريدة L'Orient-Le Jour بنسخته المترجمة إلى الفرنسية.

يجمع الملحق عدداً من الكتّاب والصحافيين والإعلاميين والباحثين والفنانين المقيمين في لبنان، ويعالج قضايا تتعلق بالسلم الأهلي بالإضافة الى انعكاسات الأزمة السورية على لبنان والعلاقات بين اللبنانيين والسوريين، في مقاربات موضوعية بعيداً عن خطاب الكراهية.

© عمل فني تجهيزي للنحاتة مروى أبو خليل

03 أربعة عناصر للسلم الأهلي الدائم في لبنان

04 نداء إلى واضعي السياسات في لبنان لاتخاذ إجراءات عاجلة

06 تأملات راهب سابق متضامن

07 باص ٢٤ محشو بكائنات إسمنتية

10 الشباب الفلسطيني في لبنان: هل من يعلق الجرس؟

12 غياب سياسة السلم الأهلي: حالة عديمي الجنسية

13 الأحداث في لبنان: تجاوزات وانتهاكات في الطريق إلى نيل الحماية!

14 إغتنام الفرص نحو التنوّع الثقافي في التعليم

15 مقاتلو الحرب يوثّقون تاريخ لبنان في رسالة سلام

8 - 9 مخيّم الضبيّة: كأنّ شيئاً لم يكن؟

© علبا حاجو

الشباب أبطال السلام

يواجه الشباب اللبناني تحديات عديدة، مثال الآثار المحتملة لانعدام الاستقرار في المنطقة، والأوضاع السياسية الدائمة التغيّر في لبنان، فضلاً عن عدم التقبّل الاقتصادي. إن هؤلاء الشباب هم ثروة لبنان الأثمن، ولا شك في أنهم سيضطلعون بدور هام في بناء بيئة سلمية للأجيال القادمة. إنما ليتمكنوا من النهوض بالتغيير، هم بحاجة إلى سبل للتعبير عن رغباتهم والمظالم التي يتعرضون لها.

في هذا العدد من الملحق الذي يصدر عن مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، أصغينا إليهم، وجمعنا مزيجاً غنياً من الموضوعات التي تشغل الشباب اللبناني وتلهمهم. غير أن هذا العدد من الملحق لا ينحصر بالشباب اللبناني وحسب، بل يتناول أيضاً الشباب السوري والفلسطيني المقيم في لبنان. فالمقالات هنا تستكشف القيم والتحديات والمخاوف والتطلعات وقصص النجاح، وتظهر العديد من القواسم المشتركة بين الشباب من مختلف الجنسيات.

نحن اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الاستثمار في الشباب اللبناني، لإشراكهم وتمكينهم، وللعمل معهم والإصغاء إليهم، للإقرار بجهودهم وتقديرها، فمن خلال ذلك سيتمكنون من القيام بدورهم كاملاً في بناء لبنان أكثر قوةً وشمولية. فإذا حظوا بالدعم المناسب، يستطيعون بناء السلام، وتعزيز المصالحة، وتحقيق الحكم الديمقراطي!

السفير مارتن هوت

سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في بيروت

العالم الذي يحلمون به

غالباً ما يُعبِّر الشباب اللبناني عن عدم رغبته في ملازمة مكانه وانتظار السياسيين ليتصرفوا، فهو يريد اتخاذ إجراءات بنفسه.

مسلّحاً بعزيمته وتفاؤله، يريد هذا الشباب أن يُسمِع صوته، وأن يشارك في الحياة السياسية، ويكون مبادراً بالمشاركة المدنية الشاملة للجميع. فبالرغم من التحديات العديدة التي يواجهها، من البطالة إلى الفقر والاستبعاد، لا يتردّد في تحدّي الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كلها، ورفع صوته للدفاع عن العدالة وحقوق الإنسان ولنبذ العنف.

ولطالما نادى الشباب اللبناني بالقيم الديمقراطية، وأظهر للعالم قدرته على المساهمة بشكل إيجابي في بناء السلام. فما من تنمية مستدامة في البلاد إذا بقي مهمّشاً. لذلك، فإن الحاجة ملحّة أكثر من أي وقت مضى لمنحه صوتاً، ولوضعه في صميم التغيير الطويل المدى، وتعزيز دوره كمحرّك للسلام والاستقرار في هذه المنطقة التي تمزّقها الحرب.

يمكن للشباب أن يكون عنصراً حاسماً في تحقيق السلام والأمن إذا تم تشجيع مشاركته على نحو منهجي وواقعي. وقد صدر مؤخراً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان «تقرير التنمية البشرية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية البشرية في واقع متغير»، وهو يسلّط الضوء على هذا النهج، وينادي به، داعياً الدول العربية، بما فيها لبنان، للاستثمار في الشباب وتمكينه من المشاركة في عمليات التنمية. فهو في المنطقة يواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بالتعليم وأسواق العمل، والبطالة، والتهميش من الاقتصاد الرسمي، إلى الوصول إلى سكن مستقلّ وتأسيس عائلة، وغيرها من المشاكل. ولا يمكن وضع أسس جديدة وأكثر استدامة لترسيخ الاستقرار من دون مشاركة شباب متمكّن ومنخرط يُفتح المجال أمامه للتعبير عن مخاوفه وأفكاره.

لا يدعو التقرير المذكور أعلاه إلى وضع سياسات واستراتيجيات ترمي لخدمة الشباب وحسب، بل يقترح أيضاً إعادة صياغة أكثر شمولية للسياسات القطاعية والعامة في المنطقة العربية على أساس نموذج جديد للتنمية لتلبية احتياجاته وتطلّعاته، لا سيّما في ضوء تغيّر الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه المنطقة.

باستخدام هذا الملحق كقناة ومنبر، نتطلّع إلى مناقشة واقع الشباب اللبناني والسوري والفلسطيني في لبنان وآمالهم، وربما في يوم من الأيام، واقع شباب المنطقة العربية كلها. وتتركّز الموضوعات التي يتناولها هذا العدد على الشباب المقيمين في لبنان، وتشمل انعدام الجنسية، والقضايا المتعلقة بالتعليم وغيرها من القضايا . فهذا الشباب يستحقّ مؤسسات حكومية قوية وفعّالة للاستجابة لاحتياجاته. ونأمل، وبعد تذليل الفراغ في السلطة الذي دام عامين، والشلل السياسي، أن تتمكّن الدولة اللبنانية من إرساء أسس أكثر صلابة لتبني عليها النمو.

وآمل أن تستمتعوا بقراءة المقالات التي قمنا بتجميعها في هذا الملحق. ونحن نتطلّع إلى العام الجديد آملين أن يكون أقلّ عنفاً وأكثر سلاماً!

لوكا رينـدا

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان

نطلب من الأخوة السوريين عدم التجوّل

نقرأ عند مداخل مدن وبلدات لبنانية عبارات متشابهة وفيها «نطلب من الأخوة السوريين عدم التجوّل من الساعة الثامنة مساء إلى الساعة السادسة صباحاً تحت طائلة المسؤولية». لافتات ترفعها البلديات ولا تجد من يعترض عليها.

والعبارة فيها كل التناقض، وكل التمييز، والعنصرية، إذ كيف يمكن لأخ أن يحدد لأخيه مواعيد الحراك والتنقل والخروج من منزله لزيارة قريب أو لشراء مأكل أو دواء. ونسأل أنفسنا «هل يمكن أن نرتضي بإجراء مماثل فيما لو سافرنا، هجرة أو تهجيراً، إلى أي بلد أجنبي أو عربي؟».

لا نريد أن نتغاضى عن المشكلة في اللجوء السوري إلى لبنان، لأنه لجوء يتعدى إمكانات البلد الصغير، اقتصادياً ومالياً واجتماعياً، والأهم أمنياً، وهو ما نسمعه تكراراً ويردّده المسؤولون والإعلاميون عبر الشاشات، لكن الواقع يناقض ذلك تماماً في بلد العجائب، وإن كان لا يلغي بعض الارتدادات السلبية لهذا العبء. فالاقتصاد المتراجع، ورغم كل ما ينوء به، لا يزال متماسكاً ولم يفقد حيويته، وهو قادر على النهوض بسرعة قياسية إذا ما توافرت الظروف المحيطة به.

أما الأمن، فهو الأكثر تماسكاً إذا ما قُورن ليس بالدول المحيطة بنا فحسب، بل ربما أيضاً بالعالم كله، لأن القياس يجري على أساس عدد التجاوزات والارتكابات والمخالفات والجرائم المرتكبة يومياً، ومن ثم إحصاء ما يتعلق منها بالسوريين اللاجئين إلى لبنان، وواقع الأرقام يظهر أن لا ازدياد في معدل الجريمة في لبنان، وما يحصل من تجاوزات يومية وخلافات وإطلاق نار وضبط تهريب، كله يرتبط بلبنانيين أمعنوا في تجاوز القوانين منذ ما قبل الحرب، أضف إليهم تجاوزات الميليشيويين الذين دخلوا إلى كل قطاعات الدولة.

الحذر واجب، والأمن يقوم بواجباته، والبلد مستقر، لذا لا حاجة لإجراءات مسيئة إلى السوري واللبناني معاً.

غسان حجار

مدير تحرير صحيفة «النهار»

المقارنة ليست دائماً الحل

في التاريخ، ليست المقارنة منطقية بالضرورة.

قد يبدو واضحاً أنّ في سوريا، تخوض روسيا وإيران، من جهة، والدول الغربية والسعودية، من جهة أخرى، حرباً بالوكالة، كما كانت الحال في الماضي في إسبانيا بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي. ولكن في حالة سوريا، يأتي التناحر بين السنة والشيعة بشكل عام، وبين العرب والأكراد، وبين الأخيرين والأتراك، ليعقّد الأمور في منطقة يتم توارث الكذب والخيانة فيها أباً عن جدّ!

ولكن يا لها من خيبة أمل للولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة، التي تقوم منذ عام 2012 بمحاولات يائسة لإيجاد بديل يتسلّم زمام السلطة من بين أفرقاء المتمرّدين على اختلاف أطيافهم، والذين يبدو أنهم غير قادرين على الاتفاق على بديل ذي مصداقية. هذا الافتقار للتماسك في صفوف معارضة نظام بشار الأسد كان ولا يزال ثمنه يُدفع باهظاً من قبل المتمردين. وبالإضافة إلى الخسائر المأساوية والدمار، وهي نتائج يتحمّل مسؤوليتها السلطة في دمشق والمتمردون على حدّ سواء، إنّ التباين الأيديولوجي العظيم في صفوف المعارضين، المقسومين بين أغلبية إسلامية وجماعات متمرّدة معتدلة مبعثرة في كل أنحاء الأراضي السورية، أدّى إلى انعدام ثقة الغربيين الذين مع مرور الوقت مالوا إلى إحجام ملحوظ ومتزايد عن تسليمهم الأسلحة التي هم بحاجة ماسة إليها.

وفي وجه خطر التكرار المأساوي للسيناريوهات العراقية والليبية، آثر المجتمع الدولي الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي لم يجنِ ثمارها بعد، وهو وضع دفع بروسيا إلى شغل المكان، لتضاعف قوة نيران نظام دمشق، ولتكدّر حياة السكان السوريين الموجودين على مسرح القتال ومئات الآلاف من اللاجئين الذين يرون أملهم بالعودة إلى ديارهم يشحّ عاماً بعد عام.

غابي نصر

مدير تحرير الملاحق الخاصة

صحيفة «لوريان لوجور» (L'Orient-Le Jour)

السلام لكم وعليكم

هل نصل يوماً ما إلى السلام؟

غريب هذا العالم. العِلم يكتشف. التكنولوجيا تنتشر. المعارف تّتسع. الطب يطيل الأعمار. ثورة في عالم الاتصالات. الكرة الأرضية قرية كونية. التعليم تحريض على العقلانية. الإعلام ييسِّرُ التبادل بسرعة مذهلة... ومع ذلك، فإن العنف ضيف في أصقاع الدنيا، الفقر ينبذ أكثر من مليار بشري، الحروب توسع مساحات المقابر الجماعية، تجعل من العالم جحيماً، تصدِّر اللاجئين إلى المنافي البعيدة...

يحدث ذلك والحزن يوسّع مطارحه في الصدور. هو الكفيل بتحديد الشرط الأخلاقي للإنسان. فائض الحزن، دلالة على ضآلة الضمير والقيم والأخلاق لدى المرتكبين، وتعبير عن أصالة الروح لدى من يدفعون إلى مرارة التشرّد.

السلام، شرط من شروط الحياة. لا يبدو أنه قادم إلى المشرق. العنف يتكرَّر بلا توقف. له قدرة على الانتقال كعدوى. يدفعه إلى الارتكاب، تعصب ديني، عرقي، مذهبي. تسبّبه سلطات قمعيّة ومنظمات إرهابية وتغاض دولي.

إن عالماً فاقداً لقيم المساواة والعدالة والحرية والكرامة، هو عالم يتدرب على القسوة والصلف والسقوط الإنساني. عار كبير هذا العنف. فشل واضح للمؤسسات الدولية وأنظمة الحكم السائدة. بانتظار زمن آخر، لا بد من الإصرار على اعتبار السلام هدفاً إنسانياً نبيلاً، يستحق النضال من أجله. يستحق النضال، ولو فشلت المحاولات. سلالة العنف يجب أن تتوقف في زمن ما.

فليكن السلام تحيتنا الدائمة: «والسلام عليكم».

نصري الصايغ

نائب رئيس التحرير في صحيفة «السفير»

نهاية المأزق في لبنان: نبأ سارّ للاجئين

لقد تجاوز عدد اللاجئين الذين يلتمسون ملاذاً آمناً منذ بداية النزاع السوري، أي ما يقرب من الست سنوات، المليون لاجئ، وتُقدّر أرقام غير رسميّة أن يكون العدد أكبر بكثير.

فلا يصعب تصوّر أن مثل هذا التدفّق الكثيف من الناس إلى بلاد هي نفسها تعاني من بنى تحتية تظهر عليها علامات مرور الزمن واقتصاد ضعيف، لم يكن إلا ليثقل كاهل موارد لبنان، ومن شأن هذا الضغط حتماً أن يثير التوترات بين المجتمعات المضيفة والنازحين السوريين.

ولكن، في حين غاب حتى الآن أي سبيل للخروج من هذه المعضلة، نرى اليوم بصيص أمل. فلعامين ونصف العام، ظل الكرسي الرئاسي شاغراً، وبدا الاتفاق بين السياسيين والزعماء من التحالفات المختلفة، بعيد المنال، وهو ظرف حال دون تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين في البلاد، وحدّ من قدرة المجتمعات المضيفة على تأمين حاجاتها، ناهيك عن تكفّل حاجات السوريين الموجودين فيها.

إلا أن انتخاب رئيس جديد فتح الأبواب أمام تغييرات نحو الأفضل. فالقرار اللافت الذي منح الأسبقية لمصلحة حاجات البلاد وليس تحقيق مكاسب شخصية لا بد من أن يعيد الثقة بلبنان، فيما ستتمكن أخيراً الحكومة الجديدة، عند تشكيلها، من العمل لإنعاش الاقتصاد وإحياء الخدمات الأساسية.

ولنأمل أن يعجّل تلازم الظروف هذا في تسلُّم المساعدات التي تم التعهّد بها لصالح اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة، فيما تجد الدولة نفسها أخيراً في موقع يمكّنها من تلبية حاجات مواطنيها، وتحسين ظروف النازحين وإيجاد حلول للصعوبات التي يواجهونها.

ويبقى أنه من المعقول أن نتوقّع أن يكون لهذا التطور تأثير كبير بحيث يخفّف من حدّة التوترات على الأرض، ويؤدي إلى ظروف تسمح للمعنيين جميعهم بالعيش بكرامة، ويمنح اللاجئين حدّاً أدنى من الأمن والاستقرار كانوا ينعمون بهما قبل الحرب، بانتظار اليوم الذي يتمكّنون فيه من العودة إلى ديارهم.

نديم اللادقي

رئيس تحرير صحيفة «الدايلي ستار» (The Daily Star)

حقوق الطبع © 2016 . جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) - مشروع «بناء السلام في لبنان».
إن المقالات والتحقيقات والمقابلات وغيرها مما ورد في هذا الملحق لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولا تعكس وجهة نظر البرنامج. ويتحمّل كتّاب المقالات وحدهم المسؤولية عما ورد فيها.

سلم

أربعة عناصر للسلم الأهلي الدائم في لبنان

أنطوان مسرّه*

ما هي عناصر السلم الأهلي الثابت في لبنان؟ وما هي قواعد بناء ذاكرة جماعية مشتركة للجيل الجديد؟ التاريخ لا يعيد نفسه إلّا لدى الشعوب المتخلفة التي لا تتعلم من التاريخ بل دائمًا في التاريخ.

توصيف ما جرى في لبنان في السنوات 1975-1990 بالغ الأهمية في سبيل بناء الذاكرة. ما حصل ليس حربًا «لبنانية» ولا حربًا «أهلية»... جزء منه لبناني وأهلي والباقي «حروب» (بالجمع) متعددة الجنسيات. وبالتالي هل يكون لبنان ساحة صراعات داخلية وإقليمية أو وطناً؟

عناصر السلم الأهلي الدائم في لبنان أربعة:

1. **مرجعية القانون والمؤسسات الدستورية:** المؤسسات هي المكان الدائم للحوار والضامن لمعالجة النزاعات سلميًا. كل تقاعس من مسؤولين برلمانيين أو حكوميين لممارسة مسؤولياتهم داخل المؤسسات والتصويت والتقرير داخل المؤسسات يُهدد السلم الأهلي، بخاصة أن الحوار الوطني الكياني انتهى في لبنان بموجب وثيقة الوفاق الوطني-الطائف.

الدولة هي الحامية والضامنة للسلم الأهلي وحقوق المواطنين. والدولة وحدها تحتكر القوة المنظمة. كل تسلح خارج الدولة يهدّد العلاقات بين اللبنانيين والاستقلال والسيادة ودور لبنان ورسالته.

ليس المجلس النيابي، وليست السلطة الاجرائية، وليست الهيئات الرسمية مكان تسجيل ومصادقة لمحاصصات ووفاقات مصلحية خارج المؤسسات.

يعني ذلك احترام الدستور والمواثيق، أي التعهدات الوطنية.

لا ينتظم أي تعديل دستوري، ولا أي سلم أهلي ثابت، ولا أي نظام برلماني أو رئاسي أو فيدرالي أو لا مركزي... في حال عدم توفر قاعدتين أساسيتين للدولة: حصرية العلاقات الخارجية بالدولة، واحتكار الدولة وحدها للقوة المنظمة من جيش وأمن وطني.

2. **الذاكرة الجماعية المشتركة:** إنها الرادع تجاه آلية التكرار. الانقسام بين اللبنانيين، قياديين ومواطنين، هو بين من تعلّم من الحروب في لبنان ومن لم يتعلّم.

3. **التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة:** لبنان وحدة اجتماعية اقتصادية صلبة. تخمة المتاريس والمعابر طيلة 15 سنة (1975-1990) لم تتمكن من تفكيك الوحدة الاجتماعية الاقتصادية في لبنان التي هي صلبة. السياسات الاجتماعية الاقتصادية والادراك العملي واليومي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية هي عنصر توحيد بالعمق لأن هذه الحقوق هي عابرة للانتماءات الأولية.

4. **ثقافة الحذر في العلاقات الخارجية وكل العلاقات الخارجية:** لبنان كبير في دوره ورسالته، ولكنه صغير في لعبة الأمم. الحاجة إلى العدول عن الاستقواء الداخلي والتحول من الساحة إلى الوطن.

في فيلم المخرج السويسري Lorn Thyssen «الدهليز» Labyrinth الذي عُرض في بيروت سنة 2004، وهو يتعلق ببعض مراحل الحروب في لبنان في 1975 - 1990، يظهر بطل الفيلم، وهو أستاذ جامعي يريد التعرف ميدانيًا على مجريات الحروب في لبنان، أمام مجموعة من المستمعين، فيمسك منفضة على مكتبه ويفسّر: «البعض يقول إن هذه المنفضة مؤامرة صهيونية، وآخرون يقولون إنها مؤامرة أميركية...» فيسأله أحد الحاضرين: «وأنت ماذا تقول؟» يجيب: «أنا إقول إنها منفضة!» وتقع المنفضة من بين يديه وتندثر قطعًا مبعثرة! يعني المخرج بذلك أنه أيًا كانت التفسيرات والتحليلات والاجتهادات والمواقف والمواقع... فأنتم كلكم مهددون وتتلهون بالتفسيرات. خلاصة الفيلم (والمحزن أن كثراً المشاهدين اللبنانيين لم يدركوا المغزى)، أن لبنان كان دائمًا فخًا لكل المتدخلين في حروبه الداخلية والخارجية.

هل يحتاج اللبنانيون إلى مزيد من الحروب والإرهاب، الذي يحصد الجميع في فترات مختلفة وحسب الظروف الاقليمية، لكي يدركوا جماعيًا مدى الخطر المشترك الذي يهددهم؟

يوفّر تاريخ لبنان في النزاع والتوافق، ربما أكثر من تاريخ سويسرا والبلاد المنخفضة وغيرها، عبرة وصدمة نفسية بالمعنى الفرويدي Freud إذا أحسن اللبنانيون قراءته.

تساهم البرامج التربوية والثقافية والحوارية في السلم الأهلي إذا كانت تنطلق وتصب في هذه العناصر الأربعة.

ثلاثة أنماط من الذاكرة أو ذاكرة التوبة القومية

هناك ثلاثة أنواع من الذاكرة لدى الشعوب:

أولاً **الذاكرة التكرارية:** المؤسف أن العرب اختصاصيون فيها. على الرغم من الهزائم والانتصارات والنكسات، تتكرر الأمور، ليس لأن تركيبتنا الجينية على هذا النحو بل لأننا لا نتعلم من الماضي. ما حصل سنة 1860 هو نفسه تقريبًا. ما حصل في 1975 مع تغيير في الأسماء. ما سيحدث من نزاعات مسلحة سيكون شبيهًا بما سبق وحصل سنتي 1860 و1975 في حال لم نتعلّم من التاريخ، مع تغيير فقط في الأسماء.

النوع الثاني من الذاكرة هو **الذاكرة الحاقدة**. غالبًا ما نجدها ضمن العائلات، بحيث تنتقل الخلافات العائلية من الآباء إلى الأبناء فالأحفاد. الإسرائيليون اختصاصيون بهذا النوع من الذاكرة. يبحثون في أقاصي الأرض عن أي شخص ساهم منذ عقود في الإبادة ليدينوه. نرفض ونستنكر الإبادة، لكن الحقد يُغذي الحقد. الذاكرة الحاقدة مناقضة تمامًا للنموذج الياباني. لا يتذكر اليابانيون قنبلة هيروشيما مُطلقين خطابات حاقدة ضد الأميركيين، بل يتذكرونها بالتوبة كي لا تتكرر.

النوع الثالث من الذاكرة هو **ذاكرة التوبة القومية**. هذا ما نحتاجه على غرار اليابان. بعد الحروب في لبنان كانت تحصل احتفالات خاصة بالشهداء بين 1990 و1995 يحييها كل حزب بمفرده مستذكرًا شهداءه هو. تبدل الأمر بعد ذلك فأصبحت ذكرى 13 نيسان تتم بشكل جماعي. في الواقع شهداء كل الأحزاب هم جميعهم شهداء الوطن. كل من قضى منهم اغتيالاً، هو شهيدنا جميعًا لأننا ضد كل الاغتيالات. ويُشكل المخطوفون نموذجًا لكل شهداء الوطن لأنهم من كل الأحزاب والطوائف ومن كل الانتماءات واللاانتماءات. يفترض بنا تشييد نصب تذكاري للشهداء في ساحة الشهداء لأنهم التعبير الأبرز عن المعاناة المشتركة. هذه هي ذاكرة التوبة القومية.

يُشكّل فيلم نادين لبكي: «**هلق لوين**» نموذجًا لهذه الذاكرة الأخيرة. إن السينمائيين والروائيين والمسرحيين هم أكثر إدراكًا لخطورة تكرار الحرب من مؤرخين وأكاديميين، كما أن فيلم بهيج حجيج «**شتّي يا دني**» مهمّ في هذا المجال. لا نسمع فيه صوت قنبلة ولا حتى رصاصة واحدة، في كل الفيلم وهو مع ذلك يعرض بمجمله التأثيرات النفسية للحرب على الناس، والتدمير الذي أصاب النفوس.

> **يصبح لبنان وطنًا عندما نقفل النوافذ والأبواب على الخارج. نكتسب ثقافة الحذر من كل الأشقاء وأبناء العم، ذلك أنهم ندموا جميعهم على تدخلهم في شؤوننا**

ثقافة الحذر في العلاقات الخارجية:
الصغار لا يلعبون مع الكبار

منذ اختراع السلاح النووي توقفت النزاعات المسلّحة بين الدول باستثناء الخلاف على الحدود في بعضها. باتت الحروب بين الدول تنتهي بسرعة وليس فيها منتصر، بل ضحايا. بالتالي أصبحت هذه الحروب اليوم تحصل بالوكالة.

عادة ما يستقي الانسان ذاكرته التاريخية من محيطه أي من الأب، الأم، الجد، الجدة، الأحزاب ومن الأحداث. لدينا فجوة في لبنان بين التاريخ المكتوب في الكتب وبين الذاكرة المعيوشة، وبالتالي يجب تصويب ذلك. يدرس التلميذ التاريخ في كتاب ويُفرغه في امتحان، في حين تتكوّن ذاكرته التاريخية في المنزل والحي والقرية والحزب... علينا ردم الهوة بين الاثنين.

ينقصنا علم الذاكرة. الذاكرة الجماعية هي التي تحمي سويسرا اليوم. قراءة تاريخ سويسرا تُصيب القارئ بصدمة خلاصية، إذ تعكس كلفة النزاعات، وفوائد التضامن، وخطورة التدخلات الخارجية. يقول الناظر في المدرسة للتلاميذ خلال الاستراحة: الصغار لا يلعبون مع الكبار! لدينا في لبنان قيادات وطنية وقد حصلت اغتيالات عديدة. من قدّم الدعم المالي أو في التسلّح في قضية، وإن كانت الأهداف سامية، عاد ليطالب بتسديد فواتير، ومن يرفض التسديد وغالبًا لأسباب راقية، يتم اغتياله، مثل المفتي حسن خالد والإمام موسى الصدر، وكمال جنبلاط، وبشير الجميّل... الاسرائيليون كانوا واهمين في اعتقادهم أنهم يستطيعون تحقيق مخططاتهم في لبنان.

يصبح لبنان وطنًا عندما نقفل النوافذ والأبواب على الخارج. نكتسب ثقافة الحذر من كل الأشقاء وأبناء العم، ذلك أنهم ندموا جميعهم على تدخلهم في شؤوننا.

في ذكرى الانزال الأميركي في «النورماندي» في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، بثّت شاشات التلفزة الفرنسية طيلة النهار مقابلات مع مواطنين فرنسيين عاشوا تلك المرحلة. رووا ما حصل وكيف تصرفوا حيال هذا الانزال، ومن بينهم ممرضة ومعلمة مدرسة وصاحب دكان في التسعين من عمره روى كيف ساعد الجرحى والمنكوبين، وكيف دعم الصمود. كل مرحلة مأساة في تاريخ البشرية تنتج بطبيعتها أشخاصًا يتصرفون كأبطال.

وضع روبير يونغ Robert Jung كتابًا بعنوان: **أن تعيش في هيروشيما** *Vivre à Hirochima*. لم يتكلم عن إطلاق قنبلة هيروشيما بل روى سيرة أشخاص عاديين تحوّلوا عند حدوث الانفجار إلى أبطال، وهبّوا لمساعدة مواطنيهم.

لا بد من المصالحة مع كل التاريخ. الحقد يعيد إنتاج الحقد. لا بدّ من تخطي الحقد بتنقية الذاكرة، وتعميم التوبة القومية.

* عضو المجلس الدستوري ورئيس كرسي اليونسكو لدراسة الأديان المقارنة والوساطة والحوار في جامعة القديس يوسف وعضو مؤسس للمؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم

شباب

نداء إلى واضعي السياسات في لبنان لاتخاذ إجراءات عاجلة: الحاجة إلى المزيد من الادماج الاجتماعي للشبان والشابات

جاد شعبان*

يقصي المجتمع اللبناني الشباب من عملية صنع القرارات ومن الاضطلاع بدور فاعل في حياتهم، في حين يمارس التمييز ضدّهم في مجالات مثال سياسة الإسكان وأسواق العمل. فالبطالة الجزئية أو الكاملة تعني في الكثير من الأحيان العيش في المنزل وفقاً لقواعد تفرضها الأسرة، وتأخير الاستقلال الاجتماعي والمدني، والحدّ من الفرص لتأسيس عائلة، بحيث يرتبط الزواج ارتباطاً وثيقاً بالعمالة نتيجة التكلفة والمعايير الاجتماعية، فينتهي الشباب بتأخير الزواج، ويعيشون بشكل أساسي حياة من الإحباط لأن الكثير من العلاقات الجنسية محظورة خارج إطار الزواج.

ولم يكن النمو الاقتصادي في لبنان، الذي قاده ارتفاع أسعار النفط والتحويلات الخارجية، كثيف العمالة أو خالقاً لفرص العمل. بدلاً من ذلك، كان الجزء الأكبر من فرص العمل التي خلقها مؤقتة وغير رسمية. وتصاعدت البطالة بين خريجي المدارس الثانوية والجامعات مع دخول أعداد أكبر من شبان وشابات أكثر تعلماً إلى سوق العمل. وعلاوة على ذلك، يفضّل الشباب المتعلم في لبنان الهجرة والبحث عن فرص اقتصادية خارج البلاد على تلك المتوفرة بالكاد في القطاع الخاص. فقد أدّى تجميد التوظيف في القطاع العام، والركود في التوظيف الرسمي في القطاع الخاص، وخصوصاً خلال السنوات القليلة الماضية، إلى فترات طويلة جدّاً من البطالة بين الشباب.[1]

ويؤثر الإقصاء عن أسواق العمل أيضاً على الشابات بشكل غير متكافئ. وتبرز الفجوة بين الجنسين في معدلات مشاركة النساء في سوق العمل، والتي هي من أدنى المعدلات في العالم، حيث تشارك امرأة واحدة فقط من كل أربع نساء في سوق العمل (مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 50 %)[2]. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى المعايير الثقافية وخيار المرأة نفسها بالتركيز على دورها كربة منزل، وأيضاً إلى شعورها بالإحباط أمام آفاق سوق العمل المتردية. كما تواجه النساء الشابات معدل بطالة يتجاوز إلى حد كبير معدل البطالة لدى الشبان. وتعني المشاركة المتدنية والبطالة المتفشية أنه يتم استبعاد معظم النساء في المنطقة من أسواق العمل بشكل منهجي. بالتالي فإن خسارة الاستثمار التعليمي في النساء التي تترتّب عن ذلك هائلة، ناهيك عن القيد الذي يفرضه هذا الواقع على حقهنّ في التحرر الاقتصادي والاجتماعي.

ومما يزيد من إحباط الشباب اللبناني هو الإقصاء الاجتماعي، حيث يؤدّي غياب فرص العمل إلى غياب الوصول إلى السكن وتأخر الزواج، الأمر الذي يعيق عملية الانتقال إلى مرحلة البلوغ المستقلة. إن متوسط تكلفة السكن في بيروت هو أحد أعلى المعدلات في المنطقة، في ظلّ غياب أي سياسات إسكان لصالح الشباب الذين يفتقرون إلى وسيلة فعالة للاقتراض مقابل إيراداتهم المستقبلية المحتملة. أضف إلى ذلك أسواق التأجير المعطّلة التي تحكمها قوانين غير فعالّة.

وقد ساهمت الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها معظم الشباب في لبنان إلى حد كبير في تدفق كثيف للمهاجرين من لبنان، ومعظمهم من الشباب الذكور الذين يبحثون عن وظائف في بلدان أخرى. يرغب ثلث إجمالي الشباب في الهجرة بشكل مؤقت على الأقل و77 % من المهاجرين إلى خارج لبنان هم دون سن 35. وبلغت حصة الهجرة 4,14 % من مجموع السكان المقيمين بين عامي 2010 و2014، وهي من أعلى المعدلات في العالم العربي. ويشكّل ارتفاع معدل هجرة خريجي الجامعات (35-40 % من الخريجين) مشكلة خسارة الموارد البشرية[3] حيث تؤدي هجرة العمالة الماهرة إلى نقص في العمالة المؤهلة في بعض

(1) جاد شعبان، «أثر انعدام الاستقرار والهجرة على الموارد البشرية في لبنان»، في ديلون ويوسف (محررون)، «جيل في الانتظار: إمكانيات الشباب غير المحقَّقة في الشرق الأوسط»، بروكينغز انستيتيوت بريس، 2009.

(2) ج. شعبان، أ. الخوري، «تسليط الضوء على الشباب في لبنان»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الأول 2015.

(3) المصدر ذاته.

القطاعات، أو استنزاف للموارد المؤهلة النادرة. ونظراً لأهمية هجرة الشباب في البلاد، يبدو مذهلاً أننا نفتقر حتى اليوم إلى سياسة الهجرة الصريحة والواضحة، أو نتبع سياسة غير نشطة تشجعها باعتبارها وسيلة لتقليل عرض العمالة، وتخفيف حدّ التوترات الاجتماعية، وتحقيق عائدات من التحويلات.

يجب أن يكون تعزيز التكامل الاقتصادي للشباب في لبنان من خلال تحفيز خلق فرص العمل في القطاع الرسمي على رأس الأولويات. فالمشاكل التي تؤثر على سوق العمل لا تُعزى أساساً إلى فائض في العرض من الباحثين عن عمل، وإنما إلى عوائق مؤسسية وهيكلية أمام خلق فرص عمل مجدية. على الحكومة اللبنانية اتباع مسار تنمية اجتماعية واقتصادية يعزز نمواً كثيف العمالة وخالقاً للوظائف، وفي الوقت ذاته يحدّ من عدم المساواة الاجتماعية والإقصاء القائم على العمر والجنس. وينبغي تسليط الأضواء على السياسات التي تشجّع على خلق فرص العمل في القطاع الرسمي، بما في ذلك إنشاء بيئة عمل أفضل للشركات من خلال الحد من الروتين الإداري، وإصلاح التشريعات التجارية القديمة، والحد الفعّال من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية للشركات. فعلى سبيل المثال، يصل متوسط الوقت الذي يتطلب تأسيس شركة جديدة إلى شهر ونصف شهر مقارنة بأسبوع واحد في الاقتصادات المتقدمة. وأسعار فائدة الاقتراض هي أيضاً من بين أعلى المعدلات في العالم، على الرغم من كل الإعانات المختلفة، والتي تفرض قيوداً كبيرة على تنمية المؤسسات الخاصة، وبالتالي خلق فرص العمل.

بالتوازي مع تعزيز بيئة اقتصادية مواتية لخلق فرص العمل، على الحكومة تناول توقعات قوتها العاملة الشابة وتنمية مهاراتها. ينبغي أن يتم ذلك بالطرق التالية:

- أولاً: رفع مستوى النظام التعليمي بالابتعاد عن التركيز على الامتحانات الوطنية، وتجميع الشهادات نحو تراكم المهارات التي تعزز من فرص التوظيف.

-ثانياً: إدخال فرص التدريب والتدريب الداخلي بشكل منهجي لتحسين تجربة العمل للباحثين عن عمل للمرة الأولى.

- ثالثاً: رفع مستوى التوظيف في القطاع العام من خلال تنفيذ إصلاحات في الخدمة المدنية من شأنها تعزيز الإنتاجية والأجور القائمة على الجدارة.

كذلك يجب إعلام خريجي المدارس الثانوية الذين يتقدّمون إلى الجامعات بما يحتاج إليه الاقتصاد على المديين القصير والطويل. ويجب أن تكشَف البيانات لهم عن الوضع الاقتصادي الحالي ونوع الوظائف التي تحتاجها البلاد. فطلاب المدارس الثانوية بحاجة إلى التوجيه المهني، وبالتالي هذه الخطوة من شأنها أن تقلّص وقت الانتظار بين التخرج والحصول على وظيفة. وفقاً لذلك، ينبغي إعلام الجامعات وكشف بيانات اقتصادية مماثلة لها، وتشجيعها على تطوير مناهجها لتلبية احتياجات الاقتصاد النامي. فنجد قطاعات بإمكانها أن تخلق فرص العمل لم توضع على رأس جدول الأعمال، وبخاصة في مجالات مثال التنمية المستدامة، والطاقة البديلة، وكذلك المجالات المتعلقة بإنتاج الأغذية الزراعية، ولا سيما قطاع المياه. وتواجه المنطقة العربية تحديات هائلة في مجال أمنها الغذائي، والكثير من مواردها لم يُستغلّ بعد، وبخاصة استخدام مشاريع المياه أو مشاريع الأشغال العامة الضخمة لخلق نوع من البنية التحتية يسهم في تحسين الصناعات الزراعية الغذائية.

من جانب آخر، يجب على الحكومة أن توفّر أيضاً خدمات اجتماعية أساسية تستهدف شريحة الشباب من خلال توفير سلع عامة تشمل حماية اجتماعية أفضل، والتأمين ضد البطالة، وإعانات السكن والبرامج العامة التي تدعم الإسكان، وغيرها من أشكال المساعدات الاجتماعية التي من شأنها تسهيل انتقال الشبان والشابات إلى مرحلة البلوغ. وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بمسألة إقصاء الشابات من أسواق العمل من خلال توفير الدعم العام للأمهات العاملات، والاستثمار في المزيد من رياض الأطفال ومراكز الرعاية النهارية، وإصلاح تشريعات العمل البالية للسماح بفترات أطول وأكثر مرونة لإجازة الأمومة، وعقود عمل تحميهن.

أخيراً، ينبغي معالجة هجرة الشباب في المنطقة كعارض من أعراض عدم الإدماج الذي تعاني منه هذه الشريحة السكانية في الاقتصاد المحلي، بدلاً من أن يكون مصدراً قيماً للعملة الأجنبية من خلال التحويلات المالية. ولا يتطلب هذا التحول تغييراً من صناع القرار في العقلية العامة وحسب، بل أيضاً المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي من خلال تعزيز منظمات ومعاهدات الهجرة الدولية. كما يجب الاستثمار أكثر في بناء قدرات القطاع العام لتنفيذ سياسات الهجرة النشطة، وتعزيز برامج الموارد البشرية والعمالة الوطنية.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* إقتصادي وناشط إجتماعي لبناني، وأستاذ مشارك في علم الإقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت

«الشدود» عمل فني لإيفان دبس

شباب

تأملات راهب سابق متضامن

فادي حليسو*

وصلتُ لبنان في أيلول من العام 2010 كراهب وطالب في الفلسفة والحضارة العربية، إلّا أنّ فترة إقامتي هذه لم تكن إلا رحلة غنيّة تعلّمت فيها ما فاق كلّ توقّعاتي الشخصيّة والأكاديميّة. فقد أُتيحت لي منذ الشهور الأولى لوصولي، لحسن الحظّ، فرصة التطوّع مع إحدى منظّمات المجتمع المدنيّ اللبنانيّة العاملة في مجال التوعية إلى أخطار المخدّرات. ومع أنّ عملي التطوّعي مع «سكون» كان قصيراً، واقتصر على ادخال البيانات، إلّا أنّ فكرة التطوّع في مشروع حشد في البرلمان لتغيير القوانين التي تُجرّم متعاطي المخدرات، لتشجيعهم على طلب المساعدة وتلقّي العلاج، كانت مثيرة لاهتمامي. شكّلت هذه الخبرة مفاجأة غريبة من نوعها بالنسبة إلى الشاب القادم من سوريا، حيث مفاهيم مثل المجتمع المدني والحشد والمناصرة تبدو كأنّها من كوكب آخر. لاحقاً، تعرّفت أثناء دراستي، على عدد من الجمعيّات والمبادرات الأهليّة الرائعة، كجمعية «فرح العطاء» التي قامت في مناسبتين بجهود جبّارة مع الأهالي المنكوبين في حيّ الأشرفية حيث أقمت، الأولى إثر انهيار مبنى فسّوح، والثانية بعد تفجير ساسين.

بعدها، وفي أيلول من العام 2012، إثر عودتي من رسالة مع الكنيسة المحليّة في جنوب السودان مع شباب وشابّات من لبنان ومصر، شاءت المصادفة أن اجتمع بمجموعات من الأصدقاء اللبنانيّين والسوريّين الذين كانوا بصدد إطلاق مبادرات أهليّة في مناطق مختلفة لمساعدة الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريّين الذين بدأوا بالتوافد إلى لبنان، في تأمين حاجاتهم الأساسيّة، وكذلك مساعدة مستضيفيهم على تهيئة أماكن الاستضافة. أعلنّا عن المبادرة وعن حاجتنا للملابس والبطّانيات، وكلّ ما يمكن للناس الاستغناء عنه، فكانت الاستجابة رائعة. تلقّينا كمّيات كبيرة من الألبسة والمواد الغذائية جمعناها في قبو الكنيسة، وفي مستودع قدّمه بعض الأصدقاء. حتّى أنّنا عندما أطلقنا مع قدوم الشتاء حملة لجمع مائتي بطّانية جمعنا ألفين. وردتنا بعدها تبرّعات نقديّة سخيّة أسّسنا بفضلها صندوق طوارئ للحالات الطبيّة الإسعافيّة.

بعد ستّة أشهر، وبفضل التبرّعات العينيّة والنقديّة التي كانت تردنا من العائلات اللبنانية التي اندفعت للمساعدة، تمكّنا من تنظيم حملات إغاثيّة كبيرة: من مجدل عنجر في البقاع إلى شبعا جنوباً، ومن مخيم شاتيلا في بيروت إلى أبي سمرا في طرابلس. لاحقاً، وفي إحدى جلسات التقييم في آذار من عام 2013، بدا واضحاً لمعظم المتطوّعين أن الكارثة الإنسانيّة التي نشهدها لن تنتهي عمّا قريب، وكنّا نتساءل في ما لو كان بالإمكان عمل أيّ شيء يملّكنا زمام المبادرة عوض الاكتفاء بردود الفعل على موجات النزوح المختلفة، أو الكوارث التي تصيب لبنان بين الفينة والأخرى. علاوة على ذلك، أعطتنا الشهور الستّة من التعاون الوثيق بين المتطوّعين على اختلاف جنسيّاتهم: لبنانيين، سوريين، فلسطينيين، وحتّى طلاباً أجانب، لمحة عمّا يمكن للعمل المدنيّ المبنيّ على أساس من التعاون والاحترام المتبادل أن يحقّقه. وجدنا في شراكتنا فرصة لتصحيح بعض المفاهيم المسبقة التي يحملها واحدنا عن الآخر، وخطوة على طريق تحقيق مصالحة تحتاجها شعوبنا بشدّة في هذا الظرف العصيب.

وأثناء بحثنا عن وسيلة لاستثمار ما تحقّق، اقترح الأعضاء اللبنانيّون في المجموعة تسجيلها كجمعية أهلية لبنانية، بحيث يمكننا مأسَسَة العمل وإدارة المتطوّعين بشكل أفضل. هكذا وُلدت جمعية «بسمة وزيتونة» التي لي شرف ترؤّس مجلس إدارتها.

أعتبر نفسي محظوظاً لأن الأقدار شاءت لي أن أكون في لبنان في هذا المرحلة من حياتي. أدين لإقامتي في لبنان، وللأصدقاء اللبنانيين الذين تعرفت إليهم، بتعلّم الكثير من الخبرات التي لا تقدّر بثمن. تعلّمت مثلاً أن الخوف من الآخر يمكن أن يفسح المجال للتفهّم، مع قليل من الجهد للتعرّف إلى هذا الآخر معرفة شخصية بعيداً عن التنميط. أعترف شخصياً بأنّ مخاوفي تجاه القدوم إلى لبنان عام 2010، والرفض الذي يمكن أن أواجهه مع كلّ التاريخ المرير بين بلدينا، تلاشت بأسرع ممّا تخيّلت، فاكتسبتُ الأصدقاء وبنينا معاً شراكات وتحالفات. تعلمتُ أن أنظر إلى ما هو أبعد من التراشق على وسائل التواصل الاجتماعي، فأرى في التضامن الإنسانيّ والتعاطف والسخاء الذي أظهرته العائلات اللبنانيّة الداعمة للجمعيّة، إنسانيّة مغيّبة عن السرديّات السائدة في وسائل الإعلام. تعلّمت أنّ مخيّم شاتيلا ليس مجرّد بؤرة للفساد والإجرام كالصورة السائدة عنه، بل أنّه على الرغم من الإهمال والحرمان لعقود، يمتلك من الدفء والحبّ الكثير، ما مكّنه من أن يكون بيت الضيق الذي اتسع لآلاف الأصدقاء من سوريا. تعلّمت أنّ فيه بشراً يحلمون بحياة طبيعيّة، بمياه حلوة يغتسلون بها، بكهرباء منتظمة، بشوارع نظيفة، وبيوت تدخلها الشمس. تعلّمت وأتعلّم الكثير من متطوّعي الجمعية في طرابلس - القبّة الذين ينفّذون برامج متنوّعة للسلم الأهليّ بين جماعتين لبنانيتين يجمعهما تاريخ صعب، عن نوع التحدّيات التي سنواجهها في سوريا ما أن تضع الحرب أوزارها.

تعلّمتُ من نضال زملائي في منظّمات حقوق الإنسان اللبنانية، أنّ الحقوق لا توزّع بالكيلو، خمسة كيلو حقوق للمواطن اللبناني أولاً، قبل أن نعطي العامل الأجنبيّ أو اللاجئ أو النازح خمسة غرامات، وأنّ أيّ إنجاز اجتماعيّ أو حقوقيّ هو مكسب للجميع. تعلّمتُ أيضاً من رفقائي اللبنانيين أن أكون أكثر جرأة في التعبير عن قلقي من أنّ السياسة الحاليّة المتّبعة في معالجة ملفّ اللاجئين السوريّين في لبنان لا يُمكنها أن تستمرّ على هذا النحو من دون أن تقود البلد نحو الانفجار.

بحسب «المفكّرة القانونية»، حوّلت تعليمات إقامة السوريّين الصادرة في كانون الثاني من عام 2015، ولاحقاً التشدّد في تطبيقها، حوالي 70% من السوريين في لبنان إلى مقيمين غير شرعيّين يخشون التجوّل العلنيّ خوفاً من التوقيف. لا يكمن الخطر هنا في فقدان هذه النسبة الكبيرة من السوريين لأوضاعهم القانونية فحسب، بل في أن ذلك يجعل منهم أشخاصاً غير مرئيّين للسلطات اللبنانية وأجهزة الأمن، ويعرّض أمن لبنان، والسوريّين اللاجئين على حدّ سواء، للخطر. هل من داع لقول ما هو واضح هنا، من أن ذلك كلّه يتناقض مباشرة مع السبب الذي دفع إلى إصدار هذه التعليمات في المقام الأوّل؟ علاوة على ذلك، تُشير تقارير منظّمات حقوقيّة ومدنيّة لبنانيّة عدة مثل «ألف» و«دعم لبنان»، إلى الأثر السلبيّ الذي تشكّله تعليمات الإقامة هذه، مترافقة مع حرمان السوريّين من العمل بشكل قانونيّ، على ارتفاع معدّلات عمالة الأطفال، وزيادة نسب الأطفال المتسرّبين من الدراسة.

إنّ توصية موجز السياسات الصادر عن مؤسّسة «دعم لبنان» للحكومة اللبنانيّة، بتوسيع القطاعات الثلاثة التي يقتصر عمل السوريّين فيها إلى قطاعات أخرى، لهي في غاية الأهميّة، ذلك أن مثل هذه التوسعة لن تساعد لبنان على الإيفاء بالالتزام الذي قدّمه في مؤتمر لندن للمانحين بتوفير مئة ألف فرصة عمل للسوريين فحسب، بل يمكن أيضاً لمثل هذه التوسعة أن تنظّم العمالة السوريّة في لبنان، ومن شأن ذلك بدوره أن يجلب إيرادات إضافيّة للخزينة من خلال الضرائب التي تدفعها هذه العمالة، عدا عن أنّ مثل هذه الخطوة ستفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب الذين نلتقيهم والراغبين بدعم الاقتصاد اللبنانيّ، من خلال خلق فرص عمل للاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم على حدّ سواء، والمحجمين عن مثل هذه الخطوة حتّى الآن بسبب غياب الإطار القانوني الناظم لعمالة السوريين والمشجّع على مثل هذا الاستثمار.

أُدرك، مع غيري من السوريّين المقيمين هنا، حجم الضغط الاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي يشكّله وجود مليونٍ ونصف مليون من اللاجئين السوريين في بلد صغير المساحة ومحدود الموارد كلبنان. لا نخدعنّ أنفسنا بالتقليل من حجم التحدّيات التي يشكلّها هذا الواقع. وفيما نتوق إلى اللحظة التي يكون بإمكاننا فيها العودة إلى بلدنا وأرضنا من غير خوف أو تهديد، لن يمكننا يوماً أن ننسى كرم الضيافة الذي تلقّيناه من إخوة لنا في مناطق لبنانية مختلفة، وسيبقى ذلك ديناً في أعناقنا، نأمل أن نتمكّن من ردّه يوماً ما. غير أنّ حرصنا على أفضل علاقات ممكنة بين شعبينا، الآن وفي المستقبل، يدفعنا لأن نصرّ على أنّ الحلول لأزمة اللاجئين لا يمكن بحال من الأحوال أن تنتج من التضييق المستمرّ عليهم، وخاصة في ملفي الإقامة والعمل، اللذين يزيدان من الاحتقان، ويضيفان إلى الأزمة أزمات.

إنّ جهود المجتمع المدنيّ اللبنانيّ في إعادة توجيه النقاش الدائر حول اللاجئين السوريين إلى شقّه الحقوقيّ، تثلج القلب حقاً. إلا أن ذلك ينبغي أن يترافق مع عمل حثيث مع راسمي السياسات وصنّاع القرار في البلد للوصول إلى سياسات متقدّمة، تأخذ بعين الاعتبار المخاوف المحقّة لشرائح واسعة من اللبنانيين، وتخفّف في الوقت نفسه من الحمل الثقيل الرازح على أكتاف الآلاف من السوريين، ريثما يحين أوان عودتهم.

أؤمن أننا أمام أزمة وفرصة في آن، والكيفية التي تعالج فيها هي ما قد يفاقم من حدّة الأزمة، أو يفتح الباب لمزيد من فرص النجاح والتعلّم والاستثمار في المستقبل.

* رئيس مجلس إدارة جمعية «بسمة وزيتونة»

شهادة

باص ٢٤ محشو بكائنات إسمنتية

مروى أبو خليل*

إنه البيت الثالث عشر خلال ثلاث سنين ونصف سنة في بيروت. سيرورة من التنازل أختصر كل مرة فيها الكثير من مقتنياتي محاولة ترتيب الأشياء والأولويات. كل مرة أغادر فيها بيتاً، أعود للحظة التشرّد الأولى التي تستلزم جمع كل الحياة في حقيبة واحدة.

لحظة الوصول إلى بيروت تفوّق فيها البحر على القلق من المجهول، كانت المرة الأولى التي أرى فيها هذا الكم من الامتداد الأزرق بين السماء والماء. البحر أدهشني ربما لأشهر، قبل أن أتملّك الحزن والتعب المسايرلحياة البيروتيين. المدينة هذه تطرح على سكانها كماً كبيراً من الأسئلة تجعلهم تائهين في الإجابة من دون الوصول إليها.

«لا تبحثي عما يكمن خلف الأشياء هنا، حقيقة المدينة في ظاهرها»، قال لي أحدهم مرة لحظة وصولي إلى شارع السادات في الحمرا. هناك أصبحت فتاة الخزانة حيث عشت في غرفة صغيرة جداً، تُخصص عادة لخادمة المنزل. لكنني لا أبالغ إذا قلت إني لطالما حلمت بهذه الغرفة. صغيرة بما يكفي لأن أتحكم في فضائها فأحوّل جميع الجدران إلى أبعاد أخرى بالصور والسكيتشات، وأنام بين رائحة الألوان. أحببت تلك الخزانة الخشبية الصغيرة كالتي توضع فيها الأواني الزجاجية في المنازل، تلك كانت خزانة ثيابي وفوقها عدسة مكبرة، كأس فارغة فيها ريشة، قلم كحل، مجلة عن الأفلاك والكواكب، علبة سجائر، وأشياء أخرى كثيرة.

عندما خرجت من رتابة الأسرة والمجتمع إلى العالم وحيدة، فقدت سلاسة الزمن الدائري الذي يعود إلى النقطة ذاتها كل يوم. الحياة هنا تباغت الوقت وتجرّده معناها. في كثير من الأحيان، أعجز عن استحضار لحظات في سياقها الزمني، فلا أذكر إذا كنت قد نقلت سكني إلى فرن الشباك في السنة الثانية أو الثالثة من الجامعة، لكنني ما زلت أحافظ على معنى الذاكرة المجرد من السياق.

من المتحف إلى الحمرا مروراً بكورنيش المزرعة وفردان، اختبرت باص رقم 24 كعلبة متنقلة محشوة بالبشر. لا أعلم حقيقة إذا كان هذا التجريد في صالح الفن أو ضده، لكنني أعرف أن الباص يقلل من أهمية التجربة الفردية في المدينة جاعلاً إياها جزءاً من مشهد عام تتشابه فيه التجارب المتعبة. المكان ليس فردياً كما يشاع، هو يسمح للناس بأن يكونوا أفراداً إذا قاوموا الجماعة بشكل كافٍ.

من فتاة صغيرة بشعر طويل، خجول لا تتكلم إلا القليل، تحولت إلى شخص آخر. رحت أطارد العادات التي فرضها مجتمعي القديم واحدة، واحدة. اختبرت الاستقلال عن العائلة في سن صغيرة. عبوري الحدود بين سوريا ولبنان كان كافياً لكسر مركّبات السلطة الكثيرة في سوريا. بالتأكيد، قصصت شعري بشكل صبياني، وراقت لي فكرة العمل في مسرح «مترو المدينة» حيث تكشف لي جزء جديد من بيروت، ليلاً وتحت الأرض.

كنت في داخلي أشعر أن بيروت محطة أمرّ منها فحسب، لكني بقيت أشكك في هذه الفكرة خوفاً أن يكون مصدرها عجزي عن الإنجاز هنا. لا أعلم إذا كان الأمر متعلقاً برغبتي في ترك بيروت بأي طريقة، أو أن المكان لا أهمية له عندي بقدر الرغبة القوية في إيجاد قارب صغير داخلي أسافر به أينما شئت وبكل الاتجاهات والأماكن.

كنت أجرّب الوصول إلى نقطة واحدة في رأسي، تختزل التجربة وتكثفها في فكرة. انتهى بي الأمر إلى أن أصنع كائنات إسمنتية صغيرة متشابهة في قلقها وهمومها وهلوساتها، تحكمها وحوش عملاقة تلغي رغبتها في الحياة، وتصنع منها نسخاً تشابه وتطيع كتلة الإسمنت الكبيرة: سمِّها استبداداً، نظاماً رأسمالياً، نيوليبرالية، جدّك مختار القرية... أو ما شئت.

* نحاتة

عمل فني تجهيزي (installation) للنحاتة مروى أبو خليل

مخيّم

مخيّم الضبيّة: كأنّ شيئاً لم يكن؟

ربيع مصطفى*

لم أكن أعرف أنّ الحديث مع تلك المرأة سيقودني إلى الاكتشاف الجميل الذي وصلت إليه لاحقاً، وإلى الشعور بألفة ما مع مكان لم أكن قد زرته قبل لقائها سوى مرة واحدة. عندما رأيتها حاملة عصاها وتجمع القمامة في المدرسة المهجورة التي يرتفع عليها علم الأونروا، قلت لنفسي إنها ستضربني بتلك العصا إذا حاولت الاقتراب منها وسؤالها عن أوقات دوام مسؤول الأونروا في مخيم اللاجئين الفلسطينيين هذا الذي أُنشئ عام 1956على تلة تابعة إدارياً لمحافظة جبل لبنان على بعد 12 كيلومتراً من بيروت. مرت من أمامي ولم تلتفت إليّ. غيّرت مكان وقوفي في انتظار أن يمر أحد غيرها فأسأله لكنني تفاجأت بها تتقدم نحوي مستفسرة عما أبحث عنه. أجبتها بأنني أبحث عن مسؤول الأونروا، وطلبت منها أن تؤكد لي إذا ما كان البناء الذي أقف قربه هو مقر عمله، أجابت بالإيجاب وبأن اليوم سبت، وهذا يعني أن المسؤول لن يكون هنا، وهمّت بدخول منزلها الذي تبيّن أنه ملاصق لمكتب الرجل. استوقفتها وقلت إنني صحفي، وهنا انطلق لسانها بالحديث عن المياه التي تختفي من «الحنفيات» فجأة، والكهرباء التي لا تزور بيتها إلّا نادراً، وبعدما انتهت استفسرت عن جنسيتها فأخبرتني بأنها لبنانية، سألتها بسذاجة عن علاقتها بالفلسطينيين، فقالت إن جيرانها فلسطينيون وسوريون ولا مشاكل لها معهم أبداً.

كنا واقفين على مدخل المخيم تماماً، وكانت تمتد فوقنا يافطة تجمع صورة رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع، وصورة لرئيس «تكتل التغيير والإصلاح» العماد ميشال عون الذي أصبح بعد أسبوعين من هذا اللقاء رئيس الجمهورية اللبنانية، وبينهما دعوة لتوحيد الصف. لم ينتهِ حديثي معها هنا فأنا لم أكن أريد أن أتركها قبل أن توصلني إلى أحد العاملين في «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى». سألتها في أي أيامٍ يمكنني أن أجد المسؤول في مكتبه فقالت بأنّ من يعرف أكثر منها هو سمعان عامل النظافة في الوكالة، وأرشدتني إلى درج يوصل إلى بيته، فشكرتها ومضيت بالاتجاه الذي دلتني إليه.

لا توقظ النائم

وصلت الشارع الذي يسكن فيه سمعان. سألت عن منزله فأرشدني من سألته، وعندما اقتربت رأيت رجلين واقفين قربه. سألت أحدهما عن باب بيت سمعان فأشار إليه بيده، ثم قال إنه سيكون نائماً لأن عمله يبدأ في الصباح الباكر جداً، وحرام أن أوقظه. لم أطرق بابه، وقررت أن أعود إليه في يومٍ آخر. سألني الرجل عما أريده من سمعان فأعدت إجابتي للمرأة، وسألته إذا ما كان يحب أن يتحدث عن الحياة في المخيم. لم تكن عنده مشكلة في الحديث وفي تسجيله، وهكذا راح جوزيف موسى يتحدث عن فناني مخيم الضبية الذين يعرف عنهم الكثير كونه عازف إيقاع، وعن الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون بينهم من عدم القدرة على السفر للمشاركة في حفلات خارج لبنان، وعدم استفادتهم من الانتساب إلى نقابات الفنانين. ومن الحديث عن الفنانين وصل إلى الكلام عن معاناة آخرين كالطبيب الجرّاح فهد فرح الذي لم يتمكن من فتح عيادة له في المخيم كون القوانين اللبنانية تمنعه من مزاولة مهنته، فراح يعتمد لتدبّر أحواله على التعاقد مع شركات يعالج موظفيها، وظل يساعد أهل المخيم بعلاجهم مجاناً حتى ضاقت به الحال فغادر لبنان، وبقي لأهل المخيم الراهبات الناصريات اللاتي تقدمّن مساعدات طبية أولية. سألته إن كان في المخيم مستوصف فقال إن هناك عيادة للأونروا لكن المرضى لا يحصلون منها إلّا على بعض حبوب المسكّنات -إن وجدت هذه الحبوب أصلاً- وإن من لا يملك المال يمكن أن يموت على باب مستشفى بعدما خفّضت الوكالة مساعداتها مؤخراً. هنا عاد الحديث إلى حيث بدأ، وبرز اسم الموسيقي راجي الأسعد. تحدث جوزيف عن أستاذه الذي توفّي منذ عامين قائلاً إنه مؤلف أغنية «ماما يا ماما» التي غناها شاب أرمني في برنامج «استديو الفن» التلفزيوني عام 1973 قبل أن يغنيها جورج وسوف من دون إشارة إلى اسم مؤلفها.

البحث عن روبير الأسعد

في حديثه عن راجي الأسعد أشار جوزيف إلى حفيده روبير الذي ورث من الجد حب الموسيقى، وقال لي إن بإمكان عمه أبي عمر، الرجل الذي

تصوير عليا حاجو

تصوير عليا حاجو

كان يقف قربه، أن يوصلني إليه. ودّعته وانطلقت فوراً مع صديقه إلى منزل الشاب الذي سيصير التحدث إليه بعد رؤية غرفته المكتظة بالآلات الموسيقية من وراء بابها الزجاجي هدفاً أقرّر أنّني لن أتنازل عن الوصول إليه كما فعلت في حالة سمعان.

أخذت رقم هاتف أبي عمر، وقلت له إنني سأتصل به لاحقاً كي آخذ موعداً ألتقي فيه ابن أخيه، ومضيت ماشياً بين منازل المخيم.. بين أيقونات مريم العذراء المرصوفة على أبواب هذه المنازل. وصلت إلى الشارع الذي يوصلني إلى خارج المخيم، ومشيت نزولاً باتجاه البحر الذي لا تمكن رؤيته إلّا من هذا الشارع بينما يحجبه فندق «لو رويال» المنتصب على صخرة على أوتوستراد بيروت - طرابلس عن ساكني شوارع المخيم الأفقية الأربعة المتّصلة بأدراج. بدأت تتجمع في رأسي تساؤلات كثيرة عن ذلك المكان الذي كان قبل 40 عاماً أحد ساحات الحرب بين «الحركة الوطنية اللبنانية» و«منظمة التحرير الفلسطينية» من جهة، والأحزاب اليمينية أولاً ثم هذه الأحزاب والجيش السوريّ من جهة أخرى، والذي كان يتعرّض لقصف مدافع حزب الكتائب في الوقت الذي كان مقاتلو هذا الحزب يحاصرون مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا. كيف نجا مخيم الضبية من المصير الصفر الذي وصل إليه المخيمان الآخران؟ كيف يعيش فلسطينيون ولبنانيون وسوريون في رقعة جغرافية صغيرة كهذه (0.8 كيلومتر مربّع) ويبدو بينهم وئام أهل الضيعة الواحدة؟ قال لي شيوعي شارك في الحرب الأهلية اللبنانية مرة إنه لاحظ مع بدء الثورة/الحرب/الأحداث/الأزمة في سوريا انتشار أخبارٍ كثيرة عن حدوث حالات اغتصاب بين طرفي النزاع، وأن مثل هذه الأخبار كانت نادرة طوال 15 عاماً من الاحتراب في لبنان، وأن هذا برأيه ما سيجعل عودة التعايش في سوريا أصعب بكثير. هل هذه هي الإجابة؟ وهل من يعيشون في لبنان متعايشون أصلاً؟ الحواجز المادية والمعنوية ظاهرة للعيان من شمال هذا البلد الصغير إلى جنوبه، ومن جبله إلى سهله. هل الهوية الدينية المشتركة هي التي تجمع قاطني هذه التلة الهانئة؟ هل هذا أصلاً تعايش أم هم «المنتصرون» يفرضون شروطهم على «المهزومين» في منطقة سيطرتهم؟ ربّما هي شؤون الحياة اليومية تعود لها أولويتها بعد أن تسكت أصوات المدافع والبنادق؟

الأسئلة عن معاني الأمور في هذه المنطقة من العالم أكثر بكثير من أن يجد الإنسان إجابة لها كلها.

عدت إلى الضبية بعد أسبوعين. كنت قد اتصلت بأبي عمر مساء اليوم السابق، واتفقت معه على أن ألتقيه قرب كنيسة «مار جرجس» التي يعمل فيها. اتصلت به ثانية بعدما مررت بمكتب الأونروا ووجدته مقفلاً، وعلمت من شاب يعمل في محل تصليح سيارت قريب أن مديره يأتي إلى المخيم يومي الإثنين والخميس فقط. لم أسمع صوت صاحبي هذه المرة بل صوت فتاة أظنها ابنته قالت لي إنه نسي هاتفه في المنزل. شكرتها وعدت إلى الميكانيكي وسألته عن مكان الكنيسة فأشار إليها بيده. هناك سألت عنه فقيل لي إن لا أبا عمرٍ يعمل في المكان، وإن في المنطقة كنيستين أخريين تحملان الاسم نفسه. سألت عن مكان إحداهما آملاً أن أجده هناك ولا أضطر للبحث عن الكنيسة الثالثة.

وصلت إلى كنيسة «مار جرجس» رقم 2 التي كانت في منتصف الطريق بين المخيم والفندق العملاق. لم يكن هناك أحد في الجوار أكلمه فطرقت الباب الرئيسي، ثم باباً حديدياً جانبياً سمعت من ورائه صوتاً بعث فيّ الأمل. انفتح الباب. «عم بدوِّر على أبو عمر». أُقفل الباب في وجهي. ضحكت ومضيت أبحث عن الكنيسة رقم 3 «في أعلى الجبل. قرب مشروع القوات». لم ألمح أحداً في ذاك المكان المنعزل المتعالي الذي وصلت إليه وعدت منه بصحبة سائقٍ ظريف وصوت وديع الصافي القادم من إذاعة «صوت لبنان»، ولم ينفتح لي أي باب هذه المرة. طلبت من السائق أن يعيدني إلى المخيم فكان ذلك. عدت إلى الكنيسة الأولى وسألت مرة أخرى فقال لي رجل ستيني إن هناك ديراً في الأعلى ربما يكون أبو عمر فيه. صعدت. إلى جانب الطريق كان مبنى إذاعة «صوت لبنان» (اكتشفت لاحقاً أن هذا المبنى لا يعود لحزب الكتائب بل لـ«الشركة العصرية للإعلام» التي اتخذته مقراً لها بعد النزاع مع الشركة التابعة للحزب انتهى إلى أن أصبح لمستمعي الراديو إذاعتان تحملان الاسم نفسه). انعطفت عن ذلك المبنى فظهر لي صليب في الأعلى. رحت أبحث عن باب يدخلني إلى الدير، لكن كل البوابات الحديدية بدت غير مستعملة. نظرت إلى الأعلى فرأيت رجلاً يسقي الأرض. لوّحت له من بعيد فاقترب نحوي. سألته عن مدخل الدير فدلني بلهجة مصرية. سألته إن كان أبو عمر يعمل هنا فردّ بالنفي. لوحت له مودّعاً وأدرت ظهري. من هناك بدت منازل المخيم متشابهة جداً لا بروز لأحدها على غيره، وبدا الفندق صغيراً جداً وبعيداً جداً. البحر بدا قريباً جداً بدوره. فكرت في أن أخرج كاميرتي لألتقط صورة لكنني تذكرت ما أعلمتني به زميلتي المصورة عليا حاجو. كانت مهمة التقاط صورٍ للمخيم التي بدأتها قد توقفت بأن طُلب منها الحصول على إذن. لم أكن أريد أن يحدث ما يوقفني هنا فتركت تلك اللقطة وتركت المخيم على نية العودة في اليوم التالي، وهذا ما حدث.

هذه المرة قررت ركوب سيارة أجرة كي لا أتأخر على موعد أخذته من أبي عمر في الليلة السابقة. قبل ركوبي انتبهت إلى صورة ضخمة للجنرال ميشال عون إلى جانب الأوتوستراد البحري تكاد تخفي «لو رويال» كتب تحتها بأحرف كبيرة «التاريخ يحب الأقوياء». في الطريق صعوداً سألت السائق إن كان يعرف أحداً يسكن المخيم منذ وقت طويل تحسباً للمفاجآت، فقال لي أن أسأل عن الحلاق إلياس أبو مرعي. وصلت إلى المخيم واتصلت بأبي عمر فأتاني صوته متململاً وموبّخاً على التأخر. اعتذرت منه وفكرت بالذهاب لرؤية الحلاق لكنني انتبهت إلى أنني أعرف الطريق إلى منزل روبير وشتمت حماقتي التي جعلتني أمضي في رحلة بحثٍ بدت عبثية في اليوم الفائت لكنها في الواقع لم تكن كذلك إذ أنها جعلتني أعرف بشكلٍ أكبر المجال الذي أتحرك فيه منذ شهر. مشيت في الطريق الذي كنت أعلم أنه لن يكون صعباً. وصلت إلى «الزاروبة» التي فيها منزل ضالتي من دون عناء، وكان منزل سمعان الدليل على كوني أسير في الاتجاه الصحيح. كان باب روبير مفتوحاً هذه المرة.

المزيد من الأسئلة

لم أكن أعرف شيئاً عن روبير سوى أنه حفيد راجي الأسعد، مؤلف أغنية «ماما يا ماما» المنسي. لم أكن أتوقع أنني سألتقي شاباً لم يتجاوز عمره الـ18 عاماً يعمل في استديو تسجيل صوتي، ويعزف على ثلاثة عشر آلة موسيقية، ويطمح إلى تعلم العزف على المزيد منها... يكتب ويلحّن ويغنّي. انطلق حواري معه سريعاً. علمت أن عمه لم يخبره شيئاً عني فعرّفته بنفسي، ثم سألته فوراً عن بداية علاقته بالموسيقى. عندما كان عمره خمس سنوات سمع أغنية «غنّيلي شوي شوي» من أم كلثوم مع جده فراح يغني معها. طلب منه جده أن يعيد الغناء وظل يعيد الطلب إلى أن أوقفه على مسرح يغنّي «شوي شوي» للجمهور. بعد ذلك رأى على التلفزيون مع والده أم كلثوم تغنّي الأغنية نفسها فبكى واعترض على أنها تغنّي أغنيته. هكذا تحدد مساره الذي وصل إلى أن تعلم الموسيقى مع الأستاذ روبير لمع في بيروت. كان جده الداعم الأكبر له، وعندما فقده دخل في مرحلة اكتئاب لم تنته إلّا مؤخراً بمساعدة شغفه الموسيقي. هذا الشغف مشترك في العائلة فوالده وعمه عازفان وعمته مغنية، وهذا الشغف أتاح لي أن أسمعه يعزف على البيانو في ذلك الصباح، وأراه يمسك عود جده المتروك كما كان لحظة وفاته مع التماعٍ في العيون، وأسمع أغنية «بيت صغيّر ببلد منو لإلي» التي ألّفها ولحّنها والتي يعبّر فيها عن غصة العيش في «وطن بديل». سماع هذه الأغنية جعلني أسأله عن انتماءاته وعلاقته بالمكان الذي يعيش فيه، فعبّر عن حب للبنان الذي احتضنه وتعلقٍ بالمخيم وأهله. انتهى لقائي به بعدما حدّثني عن فرقته «جازبيات» التي تدمج في اسمها الجاز المنفلت من كل القواعد والبيات الشرقي الصارم، وعن طموحه في أن يحصل على دكتوراه في فلسفة الموسيقى تمكنه من افتتاح معهد لتعليم الموسيقى للفلسطينيين واللبنانيين.

ودّعت روبير وأنا أعرف أنني سأعود لزيارته في وقت ما، وانطلقت إلى محل الحلاق الياس أبو مرعي الذي دلني «الطفل المعجزة» كيف أصل إليه. تبيّن أن أبو مرعي لبناني يعيش في المخيم منذ 37 عاماً. هو في الأصل من الدامور (جنوب بيروت) هجّرته الحرب إلى الضبية، وقد جرّب العيش خارج المخيم بعد ذلك لكن بساطة العيش هنا والألفة مع جيرانه أرجعاه. في المحل أيضاً كان أبو حنا الذي حصل على الجنسية اللبنانية عام 1994 مع من حصلوا عليها من سكان القرى السبع الواقعة على الحدود مع فلسطين. كان أبو حنا يتحدّث عن تشارك «التعتير» في المخيم بين الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، لكنه عندما خرج أبو مرعي ليعدّ فنجان قهوة مرر جملة جعلتني أعود للتساؤل عن جنة التعايش التي رأيتها صادقة في كلام الحلاق لكن عقلي الشكوكي كان يرفض تصديق وجودها. «اللي عندهن عنفوان فلّو» قال أبو حنا. عاد أبو مرعي وتحدث عن أشياء كثيرة، من فقده لزوجته والحرقة التي ما زال يشعر بها على هذا الفقد إلى زيارات طرابلس (شمال لبنان) التي يحبها. قضيت وقتاً غير قصير أستمع إليه وإلى مداخلات ابن جيله القليلة وأشاركهما الضحك مؤجّلاً أسئلتي وشكوكي، ثم التقطت صورة لهما ومشيت.

في وقت لاحق من اليوم نفسه التقيت رأفت وزوجته مرح، السوريين اللذين استقرّا في المخيم منذ عام تقريباً. مرح لم تعش في مكانٍ آخر في لبنان، أما رأفت فهو يعمل في لبنان منذ سنوات طويلة. هي لم تكن تتحدث كثيراً مقارنة بزوجها المنطلق الذي أعلمني أن في المخيّم حوالي 50 عائلة سورية، وأنه لم يتلقَّ معاملة سيئة من أحد في المكان لكنه أعاد الأمر إلى كونه يعمل بجد مما يمنحه قوة اقتصادية تجعل جيرانه يحترمونه ويعاملونه بنديّة. لم يطل اللقاء فودّعت الزوجين الشابين، وودّعت هذا المكان الذي يتفق جميع من حدّثهم من ساكنيه على أنه ضيعة وليس مخيم لاجئين.

دخلت غريباً يبحث عن قصص، وخرجت راغباً في العودة، ومحمّلاً بأفكارٍ متضاربة حول الطريقة الأمثل التي يجب على البشر اتباعها لإدارة حياتهم بعد أن ينهوا حروبهم. روبير قال إنه لا يعرف شيئاً عمّا جرى في الحرب الأهلية، وأنا سأضع سماعتين في أذنيّ وأستمع إليه يغنّي أغنيته التي سرقتها أم كلثوم.

*كاتب

شباب

الشباب الفلسطيني في لبنان: هل من يعلّق الجرس؟

سماء أبو شرار*

أن تصل الحال بشاب عشريني فلسطيني كفيف إلى أن يسعى للهجرة بطريقة غير شرعية، في رحلة محفوفة بالكثير من المجازفة والمخاطر، فهذا يلخّص اليأس وانعدام الأفق الذي يشعر به الشباب الفلسطيني اللاجىء في لبنان.

إعاقة شادي سعيد التي قد تشكّل عقبة إضافية في طريقه لا تردعه أو تثنيه عن فكرة الهجرة. بالنسبة إليه «أي شيء أفضل من جحيم العيش في لبنان».

تخرَّج شادي عام 2012 من الجامعة اللبنانية في صيدا، وراح يبحث مباشرة عن عمل. لا إعاقته ولا كونه لاجئاً فلسطينياً كانتا لتقفا عقبة في درب طموحاته، لكن سرعان ما أصيب بخيبات أمل متتالية نتيجة عدم إيجاد وظيفة. مع ذلك، لم يستسلم، بل حاول أن يبدأ مشروعاً متواضعاً خارج حدود مخيم عين الحلوة حيث يقيم، إلَّا أن ارتفاع بدل إيجارات المحالِّ أجبره على التخلي عن الفكرة.

لم يتوان عن الالتحاق بعدد من الدورات لكي لا يبقى أسير ظروفه الصعبة. لم يترك أحداً إلا وطلب منه مساعدة في إيجاد عمل شريف يكسبه لقمة عيشه ولكن بلا جدوى.

شادي ليس حالة فريدة. الكثير من الشباب الفلسطيني في لبنان يختزل أحلامه حالياً بالهجرة إلى أي بلد يضمن له، أو لها، العيش بكرامة.

وفقاً لدراسة ميدانية أجرتها «المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان» (شاهد)[1]، فإن 70.3 % من الفئة العمرية بين 20- 18 سوف يهاجرون إن واتتهم الفرصة. مشاعر الغضب والمرارة يستشعرها المرء لدى حديثه مع الشباب الفلسطيني في لبنان. فبنظرهم ، هم يدفعون فاتورة قوانين لبنانية جائرة منذ اللجوء الأول في العام 1948، تحرمهم من غالبية حقوقهم المدنية.

ورث هؤلاء الشباب عن أهلهم إرثاً ثقيلاً يمنعهم من العمل في أكثر من 72 وظيفة ومهنة، ومن التملّك في لبنان أو البناء في المخيمات، ويقيِّد حركتهم، إن كان عبر الحواجز التي تنتشر على مداخل مخيماتهم، أو من خلال التدقيق الدائم بأوراقهم الثبوتية، ويهمِّشهم اجتماعياً واقتصادياً.

كما أن العنصرية التي تمارس ضدهم بشكل عام من قبل المجتمع المضيف، وإشعارهم المستمر بالدونية، يضاعف عزلتهم وتقوقعهم داخل مجتمعاتهم.

تؤثِّر القوانين والمراسيم والقرارات اللبنانية غير العادلة بشكل مباشر على الشباب، خصوصاً أن نصف السكان الفلسطينيين في لبنان هم دون سن الخامسة والعشرين. غالبيتهم عبّروا، من خلال عيّنة خاطبناها لغرض هذا المقال، أن هاجسهم الأول هو انعدام فرص العمل بغضّ النظر عن مستوياتهم التعليمية، بالإضافة إلى الاستغلال الوظيفي الذي غالباً ما يتعرضون له إن وجدوا وظيفة معينة كمنحهم رواتب متدنية، وحرمانهم من الضمان الصحي والاجتماعي أسوة باللبنانيين.

البطالة المتفشية بين الشباب، ونسبة الفقر التي تصل بحسب دراسة للجامعة الأميركية في بيروت و«الأونروا»[2] إلى إلى 65 % يترتب عليهما انتشار الآفات الاجتماعية في مخيمات تتحول مع الوقت من حاضنة للوجود والهوية الفلسطينية إلى بيئة خصبة للاشكالات الأمنية والآفات الاجتماعية المتنامية كالتطرف الديني، وانتشار السلاح والمخدرات، والعنف الأسري والاستغلال الجنسي للأطفال وغيرها.

وبرغم تضارب الأرقام في ما يخص التسرّب المدرسي لدى الطلاب الفلسطينيين في مدارس «الأونروا»، إلا أنها باتت أيضاً من الظواهر المنتشرة والمقلقة والتي تعكس الإحباط وانعدام الأفق الذي يشعر به التلميذ عندما يرى الأكبر سناً منه عاطلين عن العمل، أو يعملون بوظائف بسيطة لا تمت بصِلة لاختصاصاتهم.

يجمع الشباب على أن الدولة اللبنانية تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية وضعهم المتردي والذي ازداد صعوبة بعد النزوح الفلسطيني من سوريا إلى لبنان، وما ترتب عليه من تبعات اقتصادية واجتماعية، ولكنهم يشدِّدون على أن الجانب الفلسطيني الرسمي بكل أطيافه يتملّص هو الآخر من مسؤوليته تجاه الشباب ولا يمنحه دوراً فاعلاً في مجتمعه المحلي أو يشركه في عملية صنع القرار، بل يعمل أحياناً على استغلال الطاقات الشبابية لمصلحة تغذية انقساماته الفصائلية.

برغم سوداوية الوضع، إلاّ أن الكثير من الشباب الفلسطيني لا ينفك يحاول إيجاد أفق ولو صغير للحياة الكريمة. تجلى ذلك مؤخراً في عدد من المبادرات الشبابية في المخيمات والتجمعات للارتقاء بالشباب وتنمية قدراتهم ومواهبهم وتمكينهم في مجالات عدة وإيجاد فرص عمل لهم

ولا يعفي ذلك الشباب من توجيه أصابع الاتهام إلى «الأونروا» خصوصاً لجهة «تقاعسها في أداء الدور الذي وجدت من أجله»، وتحديداً في ظل تقليصها المستمر والمتصاعد لخدماتها. «أن أكون لاجئة لا يعني أن أكون جثة هامدة»، تقول ربى الحمد التي ترى في اللجوء مصدراً للقوة والتحدي من أجل الاستمرار برغم الصعوبات الجمّة التي تواجهها.

وبرغم سوداوية الوضع، إلّا أن الكثير من الشباب الفلسطيني لا ينفك يحاول إيجاد أفق ولو صغير للحياة الكريمة. تجلى ذلك مؤخراً في عدد من المبادرات الشبابية في المخيمات والتجمعات للارتقاء بالشباب وتنمية قدراتهم ومواهبهم وتمكينهم في مجالات عدة وإيجاد فرص عمل لهم.

ويعوِّل هؤلاء على هذا النوع من المبادرات التي وبرغم تواضعها، تشكل متنفساً لهم، ويطالبون مؤسسات المجتمع المدني بدعم هذه المبادرات والاستثمار في طاقات الشباب من خلال المشاريع التي ينفّذونها لتمكينهم وإيجاد فرص عمل لهم.

أحلام الشباب الفلسطيني في لبنان متواضعة مقارنة بأقرانهم من جنسيات أخرى، فهي تتراوح بين التعليم والعمل وتكوين أسرة. أحلام قد تبدو عادية ولكنها مستحيلة في لبنان حتى بالنسبة إلى أكثرهم تفاؤلاً. «ولكي لا تصبح أهداف الشباب مصوّبة إلى البحر» كما تقول هبة ياسين، لا بد من مراجعة شاملة من قبل جميع الأطراف المعنية لهذا الواقع الأليم لمعالجته قبل أن «تنفجر هذه القنبلة الموقوتة لأنه حين يجوع البطن يتوقف العقل»، كما يؤكد معاذ خليل.

بإمكان المعنيين تجاهل هذا الواقع الأليم في المدى المنظور، ولكنهم سيواجهون حتماً عواقبه الحتمية والوخيمة على المدى الأطول!

---

(1) واقع الشباب الفلسطيني في لبنان دراسة ميدانية، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الانسان (شاهد)، 2014-2015.

(2) المسح الاجتماعي الاقتصادي للفلسطينيين في لبنان، الجامعة الأميركية في بيروت، والأونروا، صفحة 58، 2015

قد تبدو قصص نجاح الشباب الفلسطيني في لبنان مختلفة قياساً بأقرانهم من جنسيات أخرى نظراً الى ظروفهم الصعبة، لكنها تبقى قصص تحد واصرار من أجل غد أفضل.. إليكم قصتا نجاح:

ربا رحمة

شابة فلسطينية نازحة من مخيم اليرموك في سوريا، تركت بصمتها أمام أقرانها في مخيم عين الحلوة.

ربا المبتسمة والمتفائلة كرّست وقتها وجهدها للشباب من خلال سعيها لانتشالهم من الفراغ والضياع. أنشأت فرقة فنية لتعليم الدبكة والمسرح والغناء احتضنت من خلالها مواهب شبابية متنوعة. تنقّل هؤلاء للتدريب بين بيت ربا في المخيم إلى كورنيش صيدا البحري، قبل أن يستقر بهم الحال في «جمعية التنمية للانسان والبيئة» حيث تعمل هي متطوعة.

تسعى ربا الى الحصول على تمويل لفرقتها بهدف إنقاذ أكبر عدد من الشباب. طاقة ربا وتأثيرها الإيجابي فرضا تغيير حياة شباب وشابات إلى الافضل، منهم من استبدل السكين التي لا تفارقه بلغة الحوار، ومنهم من أقلع عن التدخين، حتى أن بعض عائلات الشباب يلجأون الى ربا لمساعدتهم بحل مشاكل أبنائهم.

برغم هجرة عائلتها ، أخذت ربا على عاتقها وعلى نفقتها، ليس شقيقها الأصغر منها وحسب، بل أيضاً تعليم أحد الشباب في مهنية صيدا لأنها كما تقول تريد أن يعتمد الشباب على أنفسهم. وها هي اليوم تحاول مع مجموعة شبابية خلق مساحة حرة لشباب عين الحلوة بعيداً عن الانقسامات القائمة تكون رديفاً للملتقى التابع لجمعية التنمية الذي يتضمن فعاليات ثقافية وفنية. حلمها الكبير أن تتمكن من مساعدة أكبر عدد ممكن من الشباب قبل أن تحقق حلمها الأكبر المتمثل بالتئام شملها مع أهلها تحت سقف واحد.

© تصوير الخندروغومير ميد

ربا تقف أمام جدارية رسمتها في الملتقى في جمعية التنمية للانسان والبيئة/ صيدا

أحمد حلبي

يستقبلنا أحمد حلبي من مخيم شاتيلا في صالون الحلاقة الخاص به خلف المدينة الرياضية بابتسامة عريضة تظهر مدى فخره بانجازه. هذا الشاب انتشل نفسه من الحضيض ليصل إلى ما وصل إليه. مشوار أحمد القاسي بدأ منذ تركته أمه برفقة شقيقته ووالده وهو لم يبلغ الثالثة من العمر. ومع افتقاده لاهتمام الأم والأب، ترك أحمد المدرسة وهو في الصف الثالث الابتدائي، ودخل معترك الحياة متنقلاً بين عدد من صالونات الحلاقة في مناطق مختلفة من بيروت، لتبدأ رحلته مع التشرد والسجن والكحول والمخدرات. لم يخرج أحمد من دهاليز هذا العالم الأسود إلا بعد صدمة تلقاها بموت صديقته بفعل جرعة زائدة، فبدأ بكتابة أغاني «الراب» وتأديتها للتعبير عمّا بداخله، واستمر في تطوير نفسه في مجال تصفيف الشعر قبل أن يفتتح منذ شهرين «صالون مودي».

إختار أحمد أن يبقى خارج نطاق مخيمه هرباً كما يقول من الأجواء التي قد تعيده إلى ما كان عليه سابقاً، وها هو الملقب بـ«فرعون» في عالم «الراب»، صار قدوة للعديد من الأطفال في المنطقة التي يقطنها إن كان من خلال غنائه أو من خلال عمله كحلاق.. «أريد أن أحلم مثل باقي الناس، أريد أن أطوّر صالون «مودي»، وأن أفتتح فروعاً له، وأن أعود إلى المدرسة لأتعلم القراءة والكتابة بالعربية، وأن آخذ فرصتي في عالم الراب»، يقول لنا أحمد مودعاً.

© تصوير الخندروغومير ميد

أحمد يقف أمام صالون «مودي» خلف المدينة الرياضية

*صحافية مستقلة ورئيسة «مؤسسة ماجد أبو شرار الاعلامية»

قانون

غياب سياسة السلم الأهلي: حالة عديمي الجنسية

برنا حبيب*
سميرة طراد**

تتعدد أوجه مقاربة السلم الأهلي بين السلم السياسي أو الاجتماعي، حيث أن تعريفاته في كلا الصعيدين تختلف حسب تأثير هذا المفهوم على المبادئ الأساسية في كل منهما. فعلى الصعيد السياسي، يمكن الانطلاق من مفهوم الحرية حيث تبنى بعض السياسات على قمع الحريات والتعبيرات الفكرية والسياسية، وإخضاعها لشروط وأهواء واتجاهات ومصالح الدولة، وعلى إقصاء بعض الفئات من ممارسة بعض الحقوق المدنية أو السياسية، من دون اعطاء أي اعتبار لحقوق الانسان التي ترافقه منذ ولادته، والتي أكدتها المعاهدات والمواثيق الدولية، ومنها حرية التعبير وحرية إبداء الرأي، والحق بالحصول على جنسية. أما على الصعيد الاجتماعي، فإن السلم الأهلي ينطلق من نبذ التهميش والعنف والإكراه، والقبول بالتنوع والاختلاف، والتعامل بشكل سلمي وحضاري مع الأشخاص المختلفين، والمساواة بين جميع المقيمين على أرض الدولة سواء كانوا مواطنين ام أجانب أو حتى بدون جنسية.

ومن هنا تنطلق علاقة طردية بين كل من مفاهيم الاستقرار السياسي والاجتماعي ومفهوم السلم الأهلي. فالسلم الأهلي هو الحجر الأساس لبناء دولة مستقرة سياسياً واجتماعياً، وقابلة للتقدّم والتطوّر، تكون كل أطياف المجتمع فيها مشاركة في القرارت السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي ضع الخطط الوطنية.

وبناء عليه، تنطلق أيضاً علاقة عضوية وثيقة بين السلم الأهلي وغياب التهميش بكل أشكاله.

وإذا نظرنا إلى الواقع اللبناني، لوجدنا أن فئات متعددة في المجتمع - منها على سبيل المثال المئليون الجنسيون، أطفال الشوارع، السجناء السابقون، النساء المعنّفات - تعاني من التهميش على المستويات السياسية أو الاجتماعية أو القانونية، ما يضع مفهوم السلم الأهلي تحت المجهر. فكيف يمكن لدولة قسم كبير من المقيمين على أرضها مهمشون ومستبعدون من المشاركة في الحياة العامة، أو من ممارسة الحقوق الأساسية التي تؤسس كيان الفرد في الدولة، أن تبني السلم الأهلي أو تحقّقه؟ وكيف يمكن لمجتمع مبني على توازنات هشّة، وينبذ الاختلاف إن لم نقل يخاف منه، أن يعيش في جو من السلم الأهلي الحقيقي؟

ففي لبنان، تبنى المشاركة السياسية «الوطنية» على الانتماء الطائفي أو المذهبي أو الفئوي أو الولاء للزعيم، وكل من هو غريب عن هذا الانتماء لا يجد له مكاناً فعلياً في الكيانات القائمة ضمنه، إذ أنه ينتمي إلى الكيان المبني على طائفته أو مذهبه، هذا إذا نظرنا إلى الفروقات بين المواطنين أنفسهم، وهي فروقات تخلق بذاتها شرخاً في أي مفهوم حقيقي للسلم الأهلي.

ويوجد في لبنان اليوم، إلى جانب اللبنانيين، مئات الآلاف من اللاجئين إلى لبنان بحثاً عن الأمان والحياة الكريمة. هؤلاء يعانون من تمييز اجتماعي ونظرة سلبية ودونية تتفاقم وتتعاظم مع تزايد أعدادهم في ظل عدم تنظيم الدولة اللبنانية لتدفقهم إلى أراضيها. وسياسة اللاسياسة التي تعاطت بها مع هذه الظاهرة لغاية اليوم هي انعكاس للضعف والهشاشة في نظامها ككل. حيث أن هذا التعاطي هو عرضة لكل الأهواء السياسية والتوازنات الطائفية والديمغرافية التي تطفو على السطح عند كل حديث عن توفير أدنى الحقوق للاجئين. وأكثر من هذا، أصبح هؤلاء يستخدمون كذريعة لحرمان اللبنانيين من بعض الحقوق، وأبسط الأمثلة ما صار الحديث عنه حول التخوف من إعطاء المرأة اللبنانية الحق بمنح الجنسية لعائلتها بحجة أن من شأن هذا أن يفتح المجال أمام منح هذه الجنسية لمئات آلاف اللاجئين، أو إذا أردنا أن نعطيها هذا الحق فلنستثن المتزوجة من لاجئ سوري أو فلسطيني! أي تهميش هو هذا؟ للاجئ أو للمرأة اللبنانية أو للاثنين معاً؟

والتهميش يطال أيضاً اللاجئين في وضعهم القانوني وإمكانية العيش بحرية وأمان. إذ أن سياسة الدولة اللبنانية تتجه أكثر فأكثر إلى التضييق على دخول اللاجئين إلى لبنان وعلى شرعية وجودهم فيه. وهذه السياسة ما زالت تؤدي بالكثيرين إلى اعتماد الدخول غير الشرعي، أو التهريب في ظروف لاإنسانية، وإلى الوقوع في اللاشرعية بسبب شروط الإقامة وكلفتها. وها هم ينضمون إلى الفئات المهمشة التي لا تستطيع أن تشارك في الحياة العامة، وتضطر إلى الاختباء والعيش في الخوف والتهميش.

فضلاً عن هؤلاء، إذا نظرنا إلى أفراد يعيشون في هذا البلد منذ عشرات لا بل مئات السنين لكنهم لا يحملون صفة المواطن لأنهم لا يحوزون أي جنسية، فهنا حدّث ولا حرج. فهؤلاء يتعرضون لكل أشكال التمييز والنبذ والإقصاء، إذ أنهم لا يتمتعون بالمقوّمات التي تسمح لهم بالانصهار في النسيج الذي تبنى عليه المشاركة ضمن التركيبة الفئوية، ما يساهم في تهميشهم وإقصائهم عن الشأن العام وعن الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها حتى، حيث تنعدم مقاربة الحقوق والمشاركة تحت ضغط التهميش والتمييز.

فالأشخاص الذي لا يحملون أي جنسية في لبنان والمعروفون بـ «مكتومي القيد» و«قيد الدرس»، هم أشخاص ينتمون إلى فئة كانت ولا تزال منسية من قبل الدولة التي لم تدرج موضوع القضاء على انعدام الجنسية يوماً على أجنداتها السياسية. هذا على الرغم من أن انعدام الجنسية في لبنان قديم قدم نشأة الجنسية اللبنانية، وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من عديمي الجنسية يرتبطون بلبنان بروابط متينة ووثيقة ليس أقلها الولادة فيه، أو لأصول يحملون جنسيته، أو كانوا موجودين فيه عندما وجدت الدولة وجنسيتها فيه، أو مولودون لأمهات يحملن جنسيته.[1] إلى ذلك، بقيت قضيتهم غائبة عن كل السياسات والحكومات، لا بل عن أجندات وأولويات المجتمع المدني والرأي العام.

وهل من تهميش أكبر من هذا؟

ويفاقم هذا التهميش أن أي مسعى لتطوير السياسات أو القوانين أو الاجراءات، في حال وجوده، يبقى محصوراً باللبنانيين، من دون أن يشمل كافة المقيمين في لبنان الذين يتساوون مع الأولين في الواجبات إن لم يكن مفروضاً عليهم واجبات إضافية انطلاقاً من عدم اعتبارهم «مواطنين» بالمفهوم الضيّق للكلمة الذي ما زال هو المعتمد في لبنان. هذا المفهوم الضيّق هو الذي لا يزال مطبّقاً حتى بين الأشخاص الذين يحملون الجنسية اللبنانية، حيث أن اللبناني لا يتمتع بحقوق المشاركة السياسية والمدنية إلا في مكان قيده بغض النظر عن مكان إقامته الفعلية أو عن مدة هذه الإقامة في هذا المكان، فضلاً عن وجوب انتمائه إلى الفئة الطائفية الغالبة في هذا المكان، إذ أن التركيبة الطائفية السياسية تعمل على تهميش كل الأفرقاء الآخرين. في وقت أن الكثير من دول العالم اعتمدت مفهوماً واسعاً للمواطن يعتمد على الإقامة والمشاركة في الواجبات وفي الحياة العامة، بغضّ النظر عن حيازة جنسية البلد أو عن القيد في مكان هذه الإقامة. وإذا كان هذا حال اللبناني في ظل نظام سياسي وإداري غابر مرّ عليه الزمن، فكيف بحال المقيم الذي لا يحمل هذه الجنسية؟ وهل يمكن تصوّر نظام أو سياسة أكثر تهميشاً من هذا؟

أضف إلى هذا التهميش أن الدولة اللبنانية التي لم تولِ موضوع انعدام الجنسية الأولوية يوماً، لم تقم بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق عديمي الجنسية، ولم تقم بوضع السياسات أو الأطر القانونية التي توفر لهم الحماية والحقوق. حيث يعتبر هؤلاء بحكم غير الموجودين أمام القانون، ويفتقرون إلى أي وضع قانوني أو وثائق تعرّف بهم، ويحرمون من إمكانية ممارسة الكثير من الحقوق الأساسية. وغياب إطار الحماية القانونية والحقوق هذا يجعلهم في وضع هش وعرضة للاستغلال والانتهاكات الخطيرة، فيمكن تصنيفهم على أنهم فئة سكّانية معرّضة للخطر ومهمّشة للغاية.[2]

عديمو الجنسية بنتيجة حرمانهم من الكثير من الحقوق ينتمون إلى فئات اجتماعية محرومة اقتصادياً، إذ أنهم لا يستطيعون العمل في الكثير من المجالات ومنها المهن الحرة وبالطبع الوظيفة العامة، وبالتالي إن الكثيرين منهم يفتقرون إلى المحفّزات التي تدفعهم إلى البحث عن إمكانات تطوير مستواهم المعيشي والتعليمي والاجتماعي. وهذا الأمر يساهم في تهميشهم أكثر فأكثر.

ولا يتوقف ذلك على السياسات الرسمية أو تجاهل الدولة، بل يتعداه إلى تهميش وتمييز اجتماعي، إذ أن المجتمع والرأي العام إما لا يعرف بوجودهم، أو ينظر إليهم نظرة سلبية حاصراً إياهم ضمن فئة «من يمكن أن يشكّلوا خطراً على الأمن القومي لأنهم مهملون ومتروكون من قبل الدولة، وعرضة للاستقطاب من قبل الحركات الإرهابية أو المتطرفة أو أقله عرضة للانحراف». وإذا كان هذا التخوف قد يصيب بالنسبة إلى البعض، ويمكن أن يعتبر ناقوس خطر على صانعي السياسات والمجتمع التنبّه له لانتشال بعض أفراده من هذه المخاطر، فهو لا يجوز أن يختصر كل التعاطي المجتمعي مع عديمي الجنسية. بل على المجتمع أن يوفّر البيئة الحاضنة لهؤلاء، وأن يوفّر لهم إمكانات رفع الصوت والمطالبة بالحقوق وبالخروج من حالة التهميش، لا أن يزيد من تهميشهم.

تحدّثنا فقط عن فئتين من «المهمشين» في لبنان، نتيجة السياسة وتعاطي المجتمع. لكن لا بد من التأكيد أن هاتين الفئتين ليستا يتيمتين، بل ينضم إلى أفرادهما آخرون كثر يعانون أشكالاً مختلفة من التهميش والإقصاء، لا تسع هذه الصفحات لعرض وضعهم، فضلاً عن أن تهميش الفئات التي عرضنا لها يصل إلى أقصى الدرجات، إلى درجة النكران.

وعود إلى بدء، إذا كان السلم الأهلي يرتكز في المقام الأول على غياب التهميش، وإذا كان المجتمع اللبناني يضم فئات أقل ما يقال فيها إنها مهمّشة على كل المستويات، فكيف له أن يبني السلم الأهلي ويدعّمه؟ وكيف يمكن أن نتكلم عن سلم أهلي في ظل سياسة تمعن في التهميش وتعمّق دعائمه بدلاً من أن تعمل على وضع حد له؟

(1) لمزيد من المعلومات حول هذه الظاهرة، راجع دراسة "بين الظل والذل رحلة عمر" لجمعية روّاد فرونتيرز، متوفرة على **frontiersruwad.wordpress.com**

(2) راجع:
Frontiers Association, Statelessness in Lebanon – Submission in View of Lebanon's Second Universal Periodic Review by the Human Rights Council, **https://frontiersruwad.wordpress.com/2015/03/24/statelessness-in-lebanon-submissiom-in-view-of-lebanons-second-universal-periodic-review-by-the-human-rights-council/**

* منسقة مشروع إنعدام الجنسية في جمعية «روّاد الحقوق»
** مديرة جمعية «روّاد الحقوق»

حماية

الأحداث في لبنان: تجاوزات وانتهاكات في الطريق إلى نيل الحماية!

إبراهيم شرارة*

«الحدث الذي يطبّق عليه هذا القانون (قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرّضين للخطر) هو الشخص الذي لم يتم الثامنة عشرة من عمره إذا ارتكب جرماً معاقباً عليه في القانون أو كان معرّضاً للخطر..».

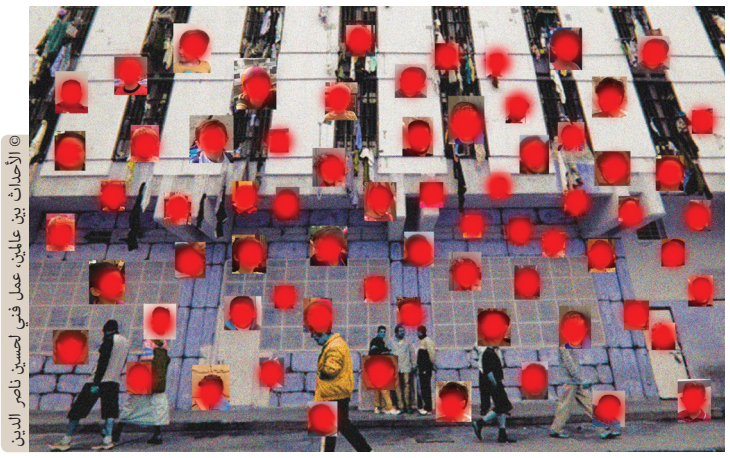

© الأحداث بين عالمين، عمل فني لحسين ناصر الدين

اعتاد وسيم (اسم مستعار) بيع أكياس المحارم عند تقاطع طرق في شارع رئيسي في بيروت. مهنته «المتواضعة» هذه لم تمنع عنه تهديد صاحب المحل المجاور. «إذا بتضلّك هون ح ابعتك ع الحبس!». لكن الفتى كان وجد في هذا المكان فرصة ليبيع أكثر، فلم يبارحه.

ذات يوم، وصل أحد رجال الأمن. فهم وسيم أن الرجل سينفّذ تهديده. قرّر الهرب، لكن «الشرطي» كان أسرع منه. عاجله بصفعة رمته أرضاً، ثم اقتاده بقبضة تمسك رقبته إلى شارع فرعي. «ح آخدك ع المخفر يا حرامي». شتمه وهدّده، ثم صفعه مرة أخرى، قبل أن يتركه وهو يصرخ: «إذا بشوفك هون بعد ح حطك بالحبس»!

في تطوّر افتراضي على قصة وسيم، كان يمكن أن يقتاده رجل الأمن إلى المخفر، للتحقيق معه بتهمة ما، ثم يحيله بعدها إلى المحكمة، فيصدر في حقه حكم بالسجن في جناح الأحداث في «رومية»، أو في مركز الإصلاح في الفنار. وقد يتّخذ القاضي بدلاً من ذلك، أحد التدابير غير المانعة للحرية في حقه. في حالة أخرى، كان القاضي سينظر في احتمال تعرض الحدث للخطر، ويقرر إن كان يحتاج إلى إجراءات حماية.

يمرّ الحدث الموقوف في لبنان إذاً في مسارات مختلفة، يحددها القانون رقم 422، الذي حرص المشرّع على تسميته بقانون حماية الأحداث، سواء كانوا مخالفين للقانون، أم معرّضين للخطر. غير أن هذه المسارات تتعرض لانتهاكات وتجاوزات، بعضها يخالف القانون وبعضها يحتاج الحدّ منها إلى تعديلات وإجراءات جديدة.

إلى المخفر..

«الحدث الذي يخالف القانون يستفيد من معاملة منصفة وإنسانية.. ولا يتم حجز الأحداث مع الراشدين». تبدأ إجراءات ملاحقة حدث مخالف للقانون باقتياده إلى المخفر مكبّل اليدين. وهذا مخالف لاتفاقية حقوق الطفل، بحسب الوزيرة السابقة منى عفيش، وهي رئيسة مؤسّسة «الأب عفيف عسيران» التي تشارك في تأهيل الأحداث في «سجن رومية». لكن التجاوزات لا تقتصر على ذلك، فالحدث عند توقيفه يتعرض للضرب وللإساءة أحياناً، في الشارع أو في المخفر، كما يشير رئيس لجنة شؤون الأحداث وحقوق الطفل في نقابة المحامين عمر اسكندراني.

وفيما يؤكد اسكندراني أن القانون 422 يطبّق على جميع الأحداث في لبنان، بغضّ النظر عن الجنسية، تلفت إحدى الناشطات في مجال رصد الانتهاكات في حق اللاجئين السوريين، إلى تجاوزات تقع خارج سياق القانون. فالحدث السوري، يعامل بوصفه الحلقة الأضعف، ابتداءً من طريقة تعامل بعض رجال الأمن معه في الشارع، وصولاً إلى تعامل الموقوفين الآخرين معه في السجن.

في المخفر، منع القانون إجراء تحقيق مع الحدث الموقوف، من دون وجود مندوب اجتماعي، حماية له من احتمالات التعنيف أو التخويف. وأعطى القانون مهلة أقصاها ست ساعات لحضوره. لكن، بانتظار المندوب، يُودع الحدث في غرفة الاحتجاز، برفقة الراشدين الموقوفين بشتّى التهم، رغم أن القانون يحظّر ذلك، بحسب اسكندراني.

ومخالفة القانون لا تتوقف هنا. أحياناً، تقول عفيش، لا يحضر المندوبون في المهلة المحددة، بسبب النقص في أعدادهم. حينها قد يتجاوز المسؤول عن التحقيق الشروط المفروضة، ويقوم بإجراء التحقيق الأوليّ مع الحدث الموقوف بمفرده. غير أن النقص في عدد المندوبين لا يبرر ذلك، فالمادة 47 من أصول المحاكمات الجزائية تنص على أن لكل موقوف الحق بالاتصال بأحد عائلته وحضور محامٍ يختاره.

في تسلسل الإجراءات المفترضة، ينتهي التحقيق الأولي بالاتصال بالمدعي العام. وعدم وجود مدعين متفرغين بقضايا الأحداث يعني المزيد من التأخير في الإجراءات. كما أن القانون لم يفرض حضور المندوب في هذه المرحلة، وهو ما تطالب به الجمعيات المعنية.

إلى قصر العدل..

«تخضع إجراءات ملاحقته (الحدث) والتحقيق معه ومحاكمته إلى بعض الأصول الخاصة، فتحاول ما أمكن تجنيبه الإجراءات القضائية».

ينقل الموقوف الحدث من المخفر، في حال قرّر المدعي العام ذلك، إلى قصر العدل، حيث يوضع قيد التوقيف الاحتياطي. وقد حدّد القانون مدة التوقيف بـ 48 ساعة، تضاف إليها مدة مماثلة، إذا استدعى ذلك قرار التوسّع في التحقيق. والحدث في هذه المرحلة أيضاً يسجن برفقة الراشدين، في غرفة تكون غالباً مكتظّة بالموقوفين في شتى التهم. إلا أن التجاوز يأخذ مساراً أخطر، عندما تزيد مدة التوقيف عن المهل القانونية المنصوص عنها، كما تلفت عفيش.

الخطوة التالية تقود إلى قاضي التحقيق. ووفقاً للقانون، يحق لأي موقوف تعيين محامٍ. فإن لم يستطع الأهل تأمينه، يمكن للقاضي تعيين أي محامٍ «متوفر»، من دون مراعاة شرط التخصص. وللحد من ذلك، تسعى لجنتا شؤون الأحداث والمعونة القضائية في نقابة المحامين إلى تأمين محامين متخصصين، تودع لائحة بأسمائهم لدى القضاة.

من المخفر إذاً، ورجال الأمن فيه، إلى المدعي العام ثم قاضي التحقيق مروراً بالمحامين المكلّفين على عجل، يخضع الحدث إلى إجراءات ينفذها أشخاص غير متخصصين أو غير متفرغين. تختتم مرحلة التحقيق بإحالة القضية إلى قاضي الأحداث. وفي حالات محددة، ينظر القضاء العادي في القضية، لا سيما عند اشتراك حدث مع غير حدث في الجرم، حيث تأخذ القضايا المماثلة الكثير من الوقت للبت فيها.

وتثير الحالة الأخيرة إشكاليات عدة، أهمها مبدأ السرّية. تقول عفيش: «الراشد قد يطلب العلنية في المحاكمة، والمحكمة مضطرة للموافقة على طلبه، وبالتالي قد لا تلتزم السرية عند محاكمة الحدث، وهذه مخالفة صارخة».

إلى السجن..

«الحدث بحاجة إلى مساعدة خاصة تؤهله ليلعب دوره في المجتمع.. وفي كل الأحوال يجب مراعاة صالح الحدث لحمايته من الانحراف».

في مبنى الأحداث في سجن رومية، ينقسم الموقوفون بين من صدرت بحقهم أحكام بالسجن، وبين من ينتظرون البت في قضاياهم. والتأخير في البت في قضايا الموقوفين عموماً، ينطبق على قضايا الأحداث أيضاً، بحسب اسكندراني. لكن آثار هذا التأخير تصير مضاعفة بالنسبة إلى الحدث، آخذاً بعين الاعتبار روحية القانون الهادف إلى الحماية.

ومع ارتفاع عدد الموقوفين، خصوصاً في العام 2016، يوضع أحياناً 15 حدثاً في غرفة واحدة، في ظروف إنسانية سيئة. ورغم أن الإحصاءات لم تنجز كاملة بعد، تنسب عفيش هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الموقفين السوريين.

والحديث عن ارتفاع عدد الموقوفين السوريين في السنوات الأخيرة، يغفل تنوّع التهم والملفات المتعلقة بهؤلاء. ففي جدول موزّع بحسب التهم، يبلغ عدد الملفات الواردة 2882 ملفاً في العام 2014، بحسب آخر الإحصاءات المتوفرة على موقع وزارة العدل. ومن هذه الملفات تهم تتعلق مثلاً بالأوراق الثبوتية (550 ملفاً، وهو العدد الأكبر)، تسوّل (51)، إقامة غير مشروعة (152)، إقلاق راحة (83)، مسح أحذية (46)، بيع في الشارع (128) وخمس حالات لجمع الخردة وثمان حالات بتهمة العبث في القمامة!

وبالعودة إلى سجن الأحداث، لا تفصل الإجراءات المتبعة بين المتهمين بتعاطي المخدرات، وبين المتهمين بالإتجار مثلاً، أو بين الموقوفين بتهم السرقة أو بتهم القتل أو الشروع به، وهو ما يتعارض مع مبدأ مراعاة صالح كل حدث، بما يحميه من الانحراف.

ويخضع الموقوفون، بموجب قانون حماية الأحداث، إلى عملية تأهيلية، تحت إشراف فرق متخصصة. لكن هذه الرعاية التي أقرها القانون، محدودة ضمن مهلة زمنية تنتهي ظهر كل يوم!

تقول عفيش «إن فرق الجمعيات المعنية بالتأهيل خاضعة لأحكام سجن رومية، وبالتالي يفترض بها إخلاء المبنى في الساعة الثانية تماماً. وبغياب هؤلاء تقع مسؤولية متابعة أوضاع المسجونين على عاتق قوى الأمن». وفيما تنفي عفيش احتكاك الأحداث بالراشدين في السجن، يؤكد اسكندراني «أن مبنى الأحداث يستعمل كمبنى سجن عادي، بسبب الاكتظاظ في مباني رومية، «وهذه مخالفة واضحة وجليّة»».

وبين النفي والتأكيد تفاصيل أخرى كفيلة بإزالة الالتباس.. أو الأصح تأكيده!

في الفترة الصباحية، أي في الوقت الذي تتواجد فيه فرق التأهيل، يحضر أيضاً فريق من «السجناء المؤهلين»، المكلفين من قبل إدارة السجن بالإشراف على الأحداث. وبعد الثانية ظهراً، يبقى هؤلاء السجناء بمفردهم مع الأحداث، في غرفة تقع في المبنى نفسه، من دون رقابة الجمعيات العاملة في السجن، مع ما يحمله ذلك من احتمالات وقوع تجاوزات كثيرة، أولها الاحتكاك بين الحدث والراشد خلافاً للقانون، وآخرها.. التعرّض للاغتصاب!

وبينما تتحفظ عفيش عن تأكيد وقوع حالات اغتصاب بصراحة، تطرح أسئلة تصب في السياق نفسه: من يضمن أن غرفة الراشدين تظلّ مغلقة مساء؟ ومن يراقب تصرفات هؤلاء السجناء؟ وهل يجوز أساساً أن يراقب سجين راشد سجيناً آخر من الأحداث؟

وفي مقابل تحفّظ عفيش، يؤكد اسكندراني وقوع حالات اغتصاب واستخدام للعنف من قبل سجناء راشدين، ناسباً، أيضاً، تأكيداً على ذلك من قبل أحد القضاة المتخصصين بقضايا الأحداث.

* صحافي

تربية

إغتنام الفرص نحو التنوّع الثقافي في التعليم

زينة عبلا*
مزنة المصري**

«لم نعد نصدّق الكلام الذي يُقال عن السوريين». هذا ما عبّرت عنه طالبة لبنانية في عكّار في حديثها عن اللاجئين السوريين في مدرستها. وتضيف الطالبة اللبنانية نفسها أن تصوّرها عن السوريين قبل سنوات قليلة كان مختلفاً تماماً عنه اليوم، فقد كان تصوّراً سلبيّاً تكوّن بفعل ما كانت تسمعه في منزلها ومن أفراد أسرتها.

أتى ذكر هذا التغيير في النظرة في دراسة نوعية أجرتها منظمة «انترناشيونال ألرت» (International Alert) صيف 2015، وهي منظمة دولية لبناء السلام لها فرع في لبنان[1]. جمعت الدراسة البيانات من منطقتين إحداهما ريفية (عكار)، والأخرى حَضَرية (برج حمود)، وقد تشكّلت المجموعة من 99 طالباً(ة) لبنانياً(ة) ولاجئاً(ة) سورياً(ة) تتراوح أعمارهم بين 10 و15 سنة، كما شملت أهلهم ومعلميهم في المنطقتين، هذا فضلاً عن مديري المدارس وممثلين/ات لجمعيات أهلية في المناطق ذاتها. وكان هدف الدراسة فهم التأثيرات التي ينتجها النظام المدرسي، سواء المختلط السوري-اللبناني منه أم المفصول بحسب الجنسيات، على التصوّرات والعلاقات بين الطلاب السوريين واللبنانيين.

ووجدت الدراسة أن مستوى التماسك تحسّن في الدوامات الصباحيّة في المدارس الرسميّة، فتبيّن أن الطلاب[2] السوريين واللبنانيين في الدوامات الصباحيّة تجمعهم علاقات أفضل ونظرة إيجابية عن بعضهم البعض، وكانوا قادرين على مكافحة الصوّر النمطية عن الآخر. وللأسف، كان للطلاب الذين لا يحضرون الصفوف المختلطة نظرات سلبيّة عن الآخر، وكانوا أكثر تأثّراً بالتمثيلات السلبيّة للآخر.

في الدوامات الصباحيّة، قال الطلاب اللبنانيون الذين أُجريت المقابلات معهم إنّهم كانوا قد سمعوا كلاماً مثل «السوريون يخطفون اللبنانيين ويغتصبونهم»، ومع الوقت، وبفضل التفاعل المتزايد مع الطلاب السوريين في المدرسة، تغيّرت آراؤهم. وتشير الدراسة إلى أن الطلاب اللبنانيين كفّوا عن مناداة الطلاب السوريين بجنسيتهم، وكأنّ هويتهم تنحصر بجنسيتهم السورية. وسمح هذا التواصل اليومي بين زملاء الصف اللبنانيين والسوريين بتكوين تصوّراتهم الخاصة والتشكيك في صحّة الصوّر النمطية السلبيّة نتيجة تفاعلهم المنتظم.

وتوصّلت الدراسة إلى استنتاج مماثل في ما يتعلّق بالأثر الإيجابي للتدريس المختلط بعد مقابلة بعض الطلاب اللاجئين السوريين في عكّار وبرج حمود، وسؤالهم عن انطباعاتهم عن اللبنانيين، فوصف الطلاب السوريون زملاءهم اللبنانيين بأنهم «يقدّمون

الدعم ويد العون». وأشار البعض إلى أن بعض الأصدقاء أو الجيران اللبنانيين المقرّبين يدافعون عنهم وعن أسرهم ضدّ أي مواجهات معادية. وبالرغم مما سبق ذكره من أن كلا الطرفين السوري واللبناني تحدّث عن صداقات داخل المدرسة، أظهرت الدراسة أنه في معظم الحالات لا يتجاوز هذا الأمر جدران المؤسسة التعليمية، ولم يذكر إلا عدداً قليلاً من الطلاب رؤية أصدقاء من الجنسية الأخرى خارج المدرسة أو خلال عطل الأعياد.

أما في الصفوف المنفصلة التي يحضر فيها الطلاب السوريون الصفوف في فترة ما بعد الظهر، فأتت التصوّرات والعلاقات أقل إيجابيّة أعرب الطلاب السوريون المسجّلون في الدوام المسائي في المدارس الرسميّة في المناطق ذاتها عن امتعاضهم من اللبنانيين، حتى أن عدداً قليلاً قال إنه يضمر الضغينة لهم. فذكروا أنهم سمعوا شتائمَ من بعض اللبنانيين لم يسمعوها قبل ذلك قط. وأعرب البعض أيضاً عن تخوّفهم من اللبنانيين عموماً لأنه بحسب الطلاب السوريين، يستطيع اللبنانيون في حال وقوع أي حادثة الدفاع عن أنفسهم باللجوء إلى الشرطة التي قد تردّ بمداهمة منازل السوريين وتخويف أسرهم.

عند وصولهم إلى لبنان، كان هؤلاء الطلاب يعتقدون أن اللبنانيين «طيبوا القلب»، ولكنهم اكتشفوا، بحسب قولهم، أن ذلك عارٍ من الصحة. واعتبروا أن الطلاب اللبنانيين ينظرون إليهم نظرة ازدراء قائلين أن «اللبنانيين يعتبروننا خدماً عندهم». وذكر بعض السوريون أنهم لا يعرفون لماذا لا يحبّهم اللبنانيون، فيما فسّر آخرون هذا السلوك بشعور اللبنانيين بـ «أننا استولينا على بلادهم»، وفسّروا موقف اللبنانيين باعتقادهم أن السوريين استولوا على حقوقهم ويتلقّون مساعدات كان اللبنانيون أولى بها. لقد توصّلوا إلى الاستنتاج هذا لأن الشباب اللبناني يقول لهم صراحة «أنتم دمّرتم بلادنا».

وفي الواقع أكّد الطلاب اللبنانيون الذين أجريت المقابلات معهم والذين يحضرون صفوفاً ليس فيها أي طلاب سوريين، هذا الوضع بوصفهم اللاجئين السوريين بـ«القذرين» و«المجرمين»، واعتبروهم السبب الرئيسي للخراب الذي لحق بالمناطق التي يلتجئون إليها.

ومن أصل حوالي 160 ألف طالب من اللاجئين السوريين الملتحقين بالتعليم النظامي، تتراوح أعمارهن بين 3-17 سنة (يناير/كانون الثاني 2016)، يحضر 60 % منهم الدوامات المسائيّة في المدارس الرسميّة[3]. وكانت وزارة التربية والتعليم العالي قد أطلقت الدوام المسائي للصفوف في ديسمبر/كانون الأول 2014 لخدمة غير اللبنانيين حصراً، وبالتحديد اللاجئين السوريين والعراقيين في المقام الأول لتلبية الطلب المتزايد. بالإضافة إلى ذلك، كانت الوزارة قد برّرت قرارها بالاستناد إلى الفروقات في المستويات التعليمية بين اللاجئين الملتحقين حديثاً واللبنانيين.[4] واعتُبر هذا الترتيب مفيداً للمعلمين للتكيّف مع الاحتياجات الدراسية للطلاب السوريين اللاجئين. ومن بين الأسباب الأخرى التي تقدّم بها بعض مدراء المدارس والإداريون الذين استُطلعوا لدراسة أجريت في العام 2014، هي اعتبار الفصل بحسب الجنسيات حمايةً للطلاب السوريين اللاجئين من المضايقات والتمييز، أو تفادياً لتعريضهم لخلفيات اللبنانيين الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.[5]

وبالرغم من أن إطار دراسة منظمة «انترناشيونال الرت» حول نظرة الطلاب السوريين واللبنانيين لبعضهم البعض محدود بعض الشيئ، تبقى النتائج مهمّة وتتطلّب المزيد من التحقيق ليس في العلاقة بين الأطفال اللبنانيين والسوريين ومجتمعهم وحسب، بل أيضاً في نوع التربية والبيئة التعليمية التي نسعى إلى تعزيزها في النظام التعليمي اللبناني.

وتشير دراسات من حول العالم إلى الصلة بين الفصل في النظام المدرسي والتوترات والنزاعات بين المجموعات، من دون أن تزعم هذه الدراسات أنها علاقة سببية واضحة. فهذا ما كانت عليه الحال في البوسنة والهرسك وغواتيمالا وموزامبيق وأيرلندا الشمالية ورواندا وسريلانكا، وهي جميعها بلدان تعكس الهياكل المؤسسية فيها الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تقسم المجتمع بأكمله، وتساهم في تعميق الانقسامات الموجودة، تماماً كما هي الحال في لبنان.[6]

على مدى السنوات الـ 25 الماضية، لم ينفكّ لبنان يناضل في جهوده الرامية إلى تحسين النظام التعليمي فيه وخصوصاً بطرق من شأنها أن تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة في بلاد ترزح تحت وطأة سنوات الحرب الأهلية الطويلة وتداعياتها حتى الآن. إن الدعم المقدَّم للطلاب السوريين في التعليم النظامي يوفّر للبنان فرصة ذهبية للاستفادة من الموارد المالية الواردة لتحسين النظام التعليمي الرسمي لكافة الطلاب، سوريين كانوا أم لبنانيين. والأهم من ذلك، يفتح احتضان التنوّع داخل الصفوف وتنمية بيئة متعدّدة الثقافات في المدرسة فرصاً للطلاب اللبنانيين لاكتشاف وتنمية التعاطف والقدرة على مكافحة الصور النمطية، وهما مهارتان ضروريتان لتعزيز علاقات مجتمعية إيجابية تساهم في تمهيد الطريق الوعر نحو المصالحة الوطنية.

(نص مترجم من الإنكليزية)

* باحثة في مجال التنمية
** باحثة ومستشارة

(1) مزنة المصري وزينة عبلة، أثر النظام المدرسي للطلاب اللبنانيين والنازحين السوريين على الاستقرار الاجتماعي، بيروت، لبنان، منظمة إنترناشيونال ألرت، كانون الأول 2015 (بالانكليزية)
http://international-alert.org/resources/publications/<better-together>

(2) للسهولة وحتى لا نثقل النص، يتم استخدام كلمة «طلاب» بصيغة المذكر على الرغم من أن التقرير ينقل وجهات نظر الطالبات الإناث اللبنانيات والسوريات كما الطلاب الذكور.

(3) المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «العودة إلى المدرسة» (بالإنكليزية)
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=11133
(زيارة الموقع في 24/11/2016)

(4) **http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2015/10/lebanon-education-ministry-syrian-refugees-children-school.html**
(زيارة الموقع في 24/11/2016)

(5) مهى شعيب ونسرين مكوك وسهى توتنجي، «توسيع الوصول إلى تعليم عالي الجودة للاجئين السوريين: دور القطاعين الخاص وغير الحكومي في لبنان»، مركز الدراسات اللبنانية، أيلول 2014

(6) ألن سميث، «التحديات المعاصرة أمام التعليم في بلدان متأثرة بالنزاعات»، دورية التعليم الدولي والمقارن، 2014، المجلد 3، عدد 1

توثيق

مقاتلو الحرب يوثّقون تاريخ لبنان في رسالة سلام

كارولين عاكوم*

في خطوة تهدف إلى تقريب المسافات التاريخية بين الأجيال، أتى الموقع الالكتروني لجمعية «محاربون من أجل السلام» لينطق بلسان من شاركوا في الحرب، ويوثّق تاريخ لبنان الذي لا يزال معظم الأفرقاء اللبنانيين مختلفين عليه، وهو الأمر الذي حال دون إصدار كتاب موحّد له لغاية الآن.

هذه التجربة، وإن كانت تنسجم مع متطلبات العصر، إلّا أن أهميتها تكمن في مقاربتها الجديدة لموضوع دقيق وحسّاس في لبنان والمنطقة وهو الحرب والسلم الأهلي، في الوقت الذي يعيش فيه عدد من البلدان العربية على وقع حروب أهلية. ومما لا شك فيه أن وصول أي شخص إلى مرحلة يتمكن خلالها من تقديم تجربته كمشارك في هذه الحرب، والدروس التي تعلمها، يُعتبر خطوة فريدة بحد ذاتها لا سيما اذا كانت تروي تحوّله من «محارب في الحرب» إلى «محارب من أجل السلام». وبالتالي، فإن جمع شهادات عدّة بالصوت والصورة عبر هذا الموقع الذي سيتحوّل إلى منصة تفاعلية، من مختلف الاتجاهات والانتماءات، كفيل برسم صورة لتاريخ الحرب، ولما قد يكون عليه المستقبل إذا تكرّرت هذه التجربة في الحاضر من دون التعلّم من تجارب الماضي.

«الوصول الى المعرفة بات أمراً سهلاً مع تعدّد الوسائل المتاحة، إنما الصعوبة تكمن في الوصول إلى الحقيقة»، يقول رئيس جمعية «محاربون من أجل السلام» والمحارب السابق، زياد صعب. ويؤكد: «نعمل على التواصل مع اللبنانيين على اختلاف توجهاتهم، وتقديم تجربتنا التي استطعنا خلالها الانتقال من «مقاتلين في الحرب» إلى «مقاتلين من أجل السلام»، مستندين في ذلك إلى وسائل عدة منها اللقاءات المباشرة التي نعقدها مع التلاميذ في المدارس والتي وصل عددها خلال السنة ونصف السنة الأخيرة إلى 85 جلسة التقينا فيها مع 6 آلاف طالب. وإطلاق هذا الموقع من شأنه أن يسرِّع إيصال الرسالة إلى أكبر عدد ممكن من الناس، كما يسمح بالتواصل مع أصحاب تجارب مماثلة».

«هذا الموقع (http://fightersforpeace.org/) الذي سبقته حسابات للجمعية على مواقع التواصل الاجتماعي من شأنه أن يكسر الحاجز بين المقاتلين القدامى وأي مواطن لبناني سيرى في تجربتهم توثيقاً أو تأريخاً للحرب، كما من شأنه أن يُغنِي التجربة، ويوسِّع دائرة العارفين بها ليس فقط القاطنين في لبنان إنما أيضاً المغتربين وكذلك لدول العالم، وضمنها الدول العربية التي نطمح أن تشكل هذه التجربة منطلقاً لتجارب مماثلة فيها، لا سيما في ظل الحروب التي تضربها اليوم»، بحسب ما تقول كريستينا فورش، المسؤولة عن محتوى الموقع الذي تأسس بدعم من مشروع بناء السلام في برنامج الأمم المتحدة الانمائي، والسفارة النروجية في لبنان، مؤكدة أن هذه المنصة تعتبر بمثابة بطاقة تعريف عن الجمعية و«محاربيها» الـ 25، وهي تسعى في مراحل لاحقة، لأن تتحول إلى منصة مفتوحة للجميع، توفر منبراً لكل من يرغب برواية ذكرياته عن الحرب الأهلية، سواء كان مقاتلاً، أم متطوعاً، أو مسعفاً، أو مواطناً عادياً، وبغض النظر عن انتمائه السياسي والمناطقي والديني.

وتضيف: «الموقع مشروع قيد التطوير، ونريده أن يصبح أداة نستخدمها للمساهمة في توثيق الذاكرة الجماعية للحرب الأهلية في لبنان في غياب كتاب تاريخ موحّد، وذلك من خلال عرض مختلف وجهات النظر والمقاربات والروايات»، مشددة على أن الهدف يبقى «عرض تجارب التغيير وليس الترويج للعنف».

من جهته، يرى صعب أن «غنى هذه التجربة يكمن في أنها لا تعكس وجهة نظر واحدة نتيجة تنوُّع توجهات المحاربين، في وقت يكاد يكون من المستحيل التوصل إلى إصدار كتاب تاريخ موحد في لبنان يتطلب الاتفاق على «منطق موحّد» لكتابته من وجهة نظر محايدة، مع التأكيد على أن شهادات كهذه لمحاربين عن الحرب الأهلية اللبنانية، ومسيرة التغيير التي خضعوا لها، لم ولن ترِد في أي كتاب للتاريخ».

وفي حين لا ينفي صعب أن موقعهم كـ «محاربين سابقين» يضعهم بالنسبة إلى الشباب أمام تحدي كسر صورة المقاتلين النمطية والأحكام المسبقة، يؤكد أن هؤلاء الشباب، وبعد تجاوز هذه المرحلة، يتلقون الرسالة بإيجابية لافتة، ويتأثرون بها أكثر بكثير من الكبار، وذلك من خلال توعيتهم على حقيقة الواقع الذي يعيشونه، ومقارنته بالواقع المشابه الذي كنا قد عشناه قبل الحرب، وأدى بنا إلى حمل السلاح وقتال الآخر، ودعوتهم بالتالي إلى تفادي أي مغامرة أو تجربة مماثلة.

ويوضح صعب أنه «رغم ذلك نحرص على عدم تقديم أنفسنا كأننا نملك الحقيقة إنما دورنا هو في حثّ الناس على البحث عنها بأنفسهم عبر زرع الشك في عقولهم، وهذا ما نلمس نتائجه إن من خلال تواصلنا مع الشباب بشكل مباشر، أو عبر وسائل التواصل، وأخيراً عبر إطلاق الموقع التفاعلي».

وفي ظل الانقسام العمودي في الفترة الأخيرة داخل المجتمع اللبناني، الحزبي منه أو الطائفي، يلفت صعب إلى «أن هذا الواقع كان أشبه بناقوس الخطر بالنسبة إلى العديد من الجهات في لبنان، وأهمها المدارس التي بات مديروها يحرصون على التواصل مع الجمعية لتنظيم لقاءات مع الطلاب، فعقدت جلسات في أكثر من 85 مدرسة خلال سنة ونص السنة علماً أن الخطة كانت تلحظ عقد 35 جلسة».

وفي حين تشير فورش إلى أن التاريخ قد يوثّق بوسائل عدّة تشدد على أن التوثيق عبر نقل المعاناة الشخصية على لسان الشخص المعني يبقى له وقعه الأهم في نفوس وعقول الناس، والشباب بشكل خاص، لا سيما إذا كان بالصوت والصورة، وهو ما تحاول منصة «محاربون من أجل السلام» تقديمه.

وتضيف: «هؤلاء المحاربون بعد سنوات سيرحلون إنما هذه الشهادات الحية ستشكل ذاكرة هذا البلد، وستبقى لأجيال لاحقة ليتعلموا ممن سبقوهم»، آملة «ألّا تقتصر هذه الدروس على اللبنانيين بل أن تتعداهم إلى المواطنين في العالم العربي الذي يشهد بدوره حروباً أهلية واقتتالاً بين أبناء البلد الواحد».

وتؤكد أن «هذه المنصة ستكون مفتوحة للجميع على اختلاف توجهاتهم بعيداً عن السياسة، كما أنها لم ولن تكون منحازة لجهة دون أخرى، او مسيّسة وبالتالي فإن التجارب التي سيتم الحديث عنها هي شخصية بعيداً عن الاتهامات للاحزاب او السياسيين او حتى الطوائف، لأن الهدف الأهم هو التوعية على نبذ العنف الذي لم ولن يكون حلاً لأي مشكلات». وهو ما يشير إليه صعب بقوله «الاختلاف في وجهات النظر لا يؤثر على الرسالة التي نعمل على إيصالها للمجتمع، ونحن كمحاربين سابقين في الجمعية التي بدأت بخمسة أشخاص إلى أن أصبحنا اليوم 25 شخصاً نشكّل نموذجاً واضحاً لهذا الاختلاف، وما كنا عليه في السابق لجهة اختلاف انتماءاتنا الحزبية ومعتقداتنا التي حاربنا لأجلها، وعدنا اليوم لنجتمع تحت عقيدة واحدة وأساسية هي رفض العنف من دون أن يعني ذلك أننا بتنا نفكر عقائدياً وسياسياً بطريقة واحدة، ما يؤكد أن الاختلاف ليس بالضرورة أن يكون خلافاً، وهو ما ينطبق على واقعنا الحالي اليوم، وما نحاول إيصاله للشباب والمجتمع بأننا مهما اختلفنا يبقى الكثير من الأمور التي يمكن أن تجمعنا وتبعدنا عن الحرب والاقتتال».

* صحافية

من واقع الاشتباكات العنيفة التي اندلعت قبل حوالي ثلاثة أعوام في شوارع طرابلس في شمال لبنان بين الطائفتين السنية والعلوية، وكأنها استرجاع للحرب الأهلية اللبنانية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990، وبعدما ساد الخوف في لبنان من أن تتوسّع دائرة القتال إلى باقي المناطق، وتجرّها إلى حرب أخرى، قرر عدد من قدامى المحاربين من فصائل سياسية ودينية مختلفة التجمّع واتخاذ قرار برفع الصوت ضد العنف والعدائية، وأبصرت حينها جمعية «محاربون من أجل السلام» النور.

ولا تقتصر مهمة «محاربون من أجل السلام»، وهي المنظمة الوحيدة في لبنان التي تجمع محاربين سابقين من خلفيات سياسية ودينية واجتماعية مختلفة، على إشراك الشباب والناشطين في المجتمع المدني وحسب، وإنما تسعى أيضاً وبشكل خاص، إلى ضم المزيد من المحاربين القدامى بغية بناء سلم أهلي مستدام، وإرساء مصالحة حقيقية في لبنان. كما يؤكد «محاربو السلام» السعي إلى تخطي حدود لبنان لدعم الدول المحيطة التي تمزقها أيضاً الحرب الأهلية والعنف، من ليبيا إلى العراق فسوريا. وبما أن المحاربين القدامى أضحوا محاربين من أجل السلام فهم يهدفون إلى تقديم قصصهم وتجاربهم من أجل إنشاء مساحة تمكّن المحاربين السابقين من العثور فيها على سبل للخروج من دائرة العنف، وتحقيق سلام داخلي، والمساهمة في إرساء السلم في مجتمعاتهم المحلية.

ويتمحور عمل الجمعية حول بناء السلام والتماسك الاجتماعي والمصالحة من خلال:

- زيارة المدارس والجامعات ومخيّمات اللاجئين، إضافة إلى مؤسّسات أخرى وإجراء جلسات نقاش فيها.
- إنشاء متحف إلكتروني يتضّمن شهادات لمحاربين قدامى، والمساهمة بالتالي في ذاكرة لبنان الجماعية.
- التواصل مع المجتمع المحلي من خلال مجموعة مختارة من الأنشطة.
- توفير مساحة آمنة للتفكير والتأمّل، وتقديم دعم نفسي واجتماعي للمحاربين القدامى.
- تقديم تدريب حول بناء السلام والمصالحة.
- التواصل مع مقاتلين حاليين وسابقين في دول أخرى.

ماذا يعني أن تكون لاجئاً؟

فؤاد م. فؤاد*

إعتاد البشر منذ فجر التاريخ على الحركة... هكذا تأسس العالم.
منذ الهجرات الأولى بسبب ضيق الموارد أو المناخ، إلى الهجرات اللاحقة بسبب تحسين ظروف العيش، إلى الهجرات القسرية بسبب الحروب أو الكوارث الطبيعية، كانت الجموع البشرية تنتقل من مكان إلى مكان، وتندمج أو تعيد تأسيس حضارات. والأمثلة في التاريخ كثيرة لدرجة أنها تشكّل فعلياً كل التاريخ البشري. لكن وفي سياق ظهور الدولة القومية التي رسمت حدوداً، وقسّمت العالم إلى ساكن مواطن ووافد، أو مواطن ومهاجر، أو مواطن ولاجىء، ظهرت مشكلة اللاجئين بوصفهم مجموعة طارئة على المجموعة المقيمة في أحسن الأحوال، وفي أسوأها عبئاً كبيراً ومصدراً للمتاعب، وفئة أدنى من المستقرين الذين ينعمون بحقوقهم كمواطنين. هذه المشكلة التي لا يزيد عمرها عن قرن ونصف القرن في أبعد الأحوال، لم تصل إلى شكلها المؤسس إلا عقب الحرب العالمية الثانية مع الهجرات الكبيرة التي تمت في أوروبا ومنها إلى الخارج، والتي استدعت نشوء نظام عالمي جديد يُعنى بهذه الفئة من البشر أطلق عليه اسم نظام المساعدات الانسانية الدولي. هذا النظام يعتبر أساساً أن هذه الهجرة القسرية هي هجرة مؤقتة، وأن الاندماج أو عدمه في الدول المضيفة هو مسألة سيادية مرتبطة بالحدود الجغرافية المتفق عليها دولياً لهذه الدول، وأن دور هذا النظام هو توفير الحد الأدنى من سبل العيش أو (الحقوق) الأساسية للفرد. وهنا تتركز المشكلة أساساً. فنظام المساعدات الإنسانية الدولي الذي يقدم نفسه على أنه نظام إنساني بحت، أي بمعنى ما (حيادي) غير مسيّس، يجد نفسه غارقاً في تجاذبات سياسية بالكاد هو قادر على أن يتعامل مع بعضها ويفشل في أخرى كثيرة؛ ابتداء من حقوق الإقامة، إلى حقوق العمل، إلى الحق بالتنقل والحركة وسواها من الحقوق الكثيرة المرتبطة بشكل أو بآخر بالمفهوم السيادي للدولة المضيفة الذي هو في جوهره سياسي.
من هنا، يسلّط الضوء عادة على مشكلة اللاجئين بوصفهم مجموعة تستحق (المساعدات)، أو ضمان بعض الحقوق في أحسن الأحوال كما أسلفنا، أو مجموعة تشكل عبئاً كبيراً وأزمة اقتصادية /ديمغرافية/ أخلاقية تحتاج إلى حل. وفي جميع الأحوال، لا ينظر إلى اللاجئين بوصفهم بشراً متساوين ضمن شرعة حقوق الإنسان يمكن أن يشكلوا إضافة لا عبئاً، وموردا لا أزمة.
أزمة اللاجئين هي أزمة سياسية خُلقت بسبب ظرف وإطار سياسي تاريخي محدد، ولا يمكن حلها من دون الأخذ بالاعتبار هذا البعد التاريخي السياسي حيث يكون الاندماج حقاً مثلما هو حق العودة، ويكون الاستقرار حقاً مثلما هو حق التنقل، وأن حقوق الانسان (أي إنسان) أساسية مثلما هي حقوق المواطن.

*أستاذ في كلية العلوم الصحية
بالجامعة الأميركية في بيروت

تقول الزهرة: أنبتُ حيثُ زرعتني الريح
يقول المسافر: سأتبعُ الريح، رُبَّما التقينا ثانيةً

عمل للفنان مجد كرديه

يعمل مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ العام 2007 على تعزيز التفاهم المتبادل والتماسك الإجتماعي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في لبنان. كما يعمل المشروع مؤخراً على مقاربة موضوع أثر الأزمة السورية على الإستقرار الإجتماعي على لبنان.
ويعمل المشروع على دعم مختلف فئات المجتمع من قيادات وجهات فاعلة محلية ومدرّسين وصحافيين وشباب وناشطين في المجتمع المدني، في تطوير إستراتيجيات متوسطة وطويلة الأمد لبناء السلام وإدارة الأزمات وتجنب النزاعات.

لمزيد من المعلومات
مشروع «بناء السلام في لبنان» التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
مبنى البنك العربي - الطابق السادس
شارع رياض الصلح - النجمة، بيروت - لبنان،
هاتف: 980583 - 01 / 119160 - 70

www.lb.undp.org
www.lb.undp.org/PBSupplement
UNDP Lebanon

تصميم وتنفيذ: عمر حرقوص، حسّان يوسف
خط: بناء السلام خليل ماجد
تدقيق لغوي: جميل نعمة